دور الحوكمة في مكافحة الفساد في الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي

دكتور/ عبد القادر محمود محمد الأقرع(*)

ملخص:

تناول البحث موضوع الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد في الدول العربية، ومدى انتشار الفساد قبل وبعد ثورات الربيع العربي على ضوء مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية للأعوام ٢٠١٠م إلى ٢٠١٢م.

تكمن مشكلة البحث في أن فكرة الحوكمة بالرغم من حداثتها إلا أنها أصبحت فكرة واضحة من حيث المفهوم والمكونات والمبادئ التي تقوم عليها، غير أن الدول العربية لم تتهيأ بعد للتطبيق السليم للفكرة على أرض الواقع لعدة أسباب منها ما يعود للاستعمار الأجنبي الذي غرس الاستبداد والتحكم وهي من أشكال الفساد التي تتعارض مع الحوكمة.

اتبع البحث عدة مناهج، منها المنهج التحليلي الاستنباطي لإثبات الترابط الوثيق بين غياب الحوكمة، وانتشار الفساد في الدول العربية، والمنهج الإحصائي في ترتيب درجات الدول العربية في تقارير منظمة الشفافية الدولية وقياس مدى تأثر الدول العربية بالثورات التي قامت عام ٢٠١١م سواء التي قامت بها ثورات أم لا.

توصل البحث إلى أن السبب الرئيس في ارتفاع نسبة الفساد في الدول العربية هو عدم تطبيقها لمبادئ الحوكمة من نزاهة وشفافية وإتاحة المعلومات وتقديم المسئولين للمساءلة، هذه المبادئ أشارت إليها منظمة الشفافية الدولية بأنها السبب في

(*) أستاذ القانون الدولي العام المساعد. جامعة شقراء. المملكة العربية السعودية

حصول الدول بعض الدول على أعلى درجات الشفافية في تقرير المنظمة عام ٢٠١٢م، بالإضافة إلا أن الثورات العربية لم تكن السبب الوحيد في ارتفاع الفساد في معظم الدول العربية التي حصلت على أقل من ٤ درجات من أصل ١٠ درجات، حيث تبين الانخفاض الشديد في درجات دول عربية أخرى لم تقم بها أية ثورات.

Abstract:

The study will examine the governance role of whether or not corruption at the Arab states is diminishing after the Arab Spring revolts. The Corruption Perception Index (CPI) published by the Organization Transparency International (OTI) is used for the years 2010-2012 as the basis of the analysis.

Governance thoughts and principals are well known, but unfortunately it seems that some Arab countries are not ready or not welling, to adopt these roles. Imperialism and corruption are reasons stand as obstacles to adopt governance principals at the Arab countries. The problem of the study is to examine the causes prohibit the adaptation of the governance role at the Arab countries.

The methodology of the study is a mix of several approaches, such as the subjective and statistical analysis approaches to arrange the rating of the Arab countries at the OTI report, and to measure the 2011 revolts effect on the Arab countries in general.

The study concluded that the high corruption rate at Arab countries is meanly due to the absence of all governance principals' adaptation. OTI indicated that the countries with high ranking at the CPI are those countries adopt the governance principals. The people revolt is not the only cause for the low ranking of the Arab countries in the index, but some Arab countries did not witnesses any revolts but still rank low at the CPI.

مُقَدِّمَة:

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجةً للفساد الذي انتشر في كبريات الشركات والبنوك والتي راح ضحيته مليارات الدولارات من أموال المكتتبين في الشركات والمودعين في البنوك، وقد نشأ هذا المصطلح لمعالجة أوجه القصور المختلفة في نواحي الدولة خاصةً الإدارية منها والمالية نتيجة للخلل الموجود على أرض الواقع وبين المأمول.

نتيجة لانتشار الفساد في جميع الدول كبيرها وصغيرها، وعدم قدرة الدول منفردةً بمكافحته بالإضافة إلى عدم قدرتها على حصر تكاليفه الفعلية التي تفوق تريليونات الدولارات، وكان هذا هو الداعي إلى وجود منظمة الشفافية الدولية، والتي أكدت في تقريرها الصادر في الخامس من ديسمبر ٢٠١٢م أن ثلثي دول العالم ـ من بين ١٧٦ دولة أجريت عليهم الدراسات واستقصاءات الخبراء في مجال النزاهة والشفافية ـ دون مستوى ٥ درجات بما يعنى الارتفاع الشديد في درجة الفساد، وكان للدول العربية نصيب كبير من هذا التقرير حيث جاء أغلبها تحت ٤ درجات من أصل عشر درجات.

وقد كان هناك اهتماماً شديداً بمتابعة مكافحة الفساد في الدول العربية خاصةً في عام ٢٠١١م وهو العام الذي ثارت فيه الشعوب العربية ضد أنظمة الفساد على أمل الوصول بها إلى الاستقرار والرفاهية، إلا أن تقرير منظمة الشفافية أظهر أن الدول العربية التي قامت بها الثورات لم تستقر بعد وأن مؤشرها في الفساد ما يزال مرتفعاً أو أنه انتقل إلى مرتبة أسوأ من ذي قبل الثورات، إلا أن المنظمة أكدت على حقيقة وهي أن الفرصة ما تزال سانحة أمام دول الربيع العربي ـ التي انتخبت حكامها بطريقة ديمقراطية وبمشاركة من المجتمع المدني ورقابة المؤسسات الدولية ـ من عبور فتراتها

الانتقالية والسير على الطريق الصحيح نحو الديمقراطية، ومن ثم فإن الأمل معقود على انخفاض الفساد فيها خاصةً في دولتي مصر وتونس[1].

ويجب على الدول العربية للعبور إلى مرحلة النزاهة والشفافية ورفع مؤشرها في مجال النزاهة أن تحذو حذو الدول المتقدمة التي احتلت المراتب الأولى في تقرير منظمة الشفافية سالف الذكر وهو تطبيق مبادئ الحوكمة والتي من أهمها الوصول الفعال والسهل لأنظمة المعلومات واتباع الإجراءات الحاكمة والمنظمة لسلوكيات شاغلي المناصب العامة.

مشكلة البحث:

إن مصطلح الحوكمة بالرغم من حداثته إلا أنه أصبح واضح المعالم من حيث المفهوم والأهداف والمبادئ التي يقوم عليها غير أن الدول العربية لم تتهيأ بعد للتطبيق السليم لمبادئه على أرض الواقع، وذلك لأسباب متعددة، منها أسباب تعود للاستعمار الأجنبي من غرس الاستبداد والتحكم، ومن عدم استيعاب مبادئ الحوكمة المتعلقة بالنزاهة والشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات للجمهور وفي الوقت المناسب، وهذه كلها مبادئ لم تتعود عليها بعد الأنظمة العربية، وبقدر الابتعاد عن مبادئ الحوكمة نقترب من أوجه الفساد المختلفة، فالفساد نتيجة عكسية لعدم تطبيق الحوكمة.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من حيث كونه الأول من نوعه ـ على حد علم الباحث ـ الذي يتم فيه قياس مدى التقدم أو التراجع في النزاهة للدول العربية مقارنة

(١) حدثت تطورات في مصر في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م من عزل الرئيس المنتخب، وبما يطيل الفترة الانتقالية مرة أخرى ويعود بمصر إلى ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م أي قبل الثورة وفي انتظار ما ستسفر عنه تطورات المستقبل.

بما قبل وبعد ثورات الربيع العربي، وقياس ما إذا تأثرت الدول عما قبل ٢٠١١م، وذلك بمعرفة وضعها قبل الثورة ٢٠١٠م في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وذلك لاستنتاج ما إذا حدث تحسن في مجال النزاهة في الدول العربية بعد الثورات في عام ٢٠١٢م.

وتأتي أهمية البحث في وقت استشرى فيه الفساد في كل قطاعات المجتمع إلى درجة أن كثيراً من الأفراد اعتادوا الفساد وتم التعامل معه وكأنه أصبح عرفاً دون حرج أو وازع من ضمير، ومن جهةٍ أخرى ترى قطاعات من أفراد المجتمع ضرورة محاربة الفساد ومواجهته بكل السبل خاصةً وأن الدول العربية لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لمحاربته، وذلك من حيث الأخلاق والعادات العربية الأصيلة، بالإضافة إلى الموارد التي تمتاز بها دون باقي الدول من توسطها للعالم، والممرات المائية المهمة، وتنوع مصادر الطاقة بها، ولأجل تحقيق ذلك لابد من اتباع المبادئ المتعارف عليها في الحوكمة حيث تعد الدول العربية مهيأة الآن للإصلاح في ظل حكام أتت بانتخابات حرة ونزيهة تمثل جموع الشعب تعمل على محاربة الفقر الذي يعد من أخطر أشكال الفساد عن طريق النظر في توزيع الثروات وهو ما تقوم به مصر على سبيل المثال من هيكلة الأجور وجعل حد أعلى وأدنى له حتى تتحقق العدالة المنشودة بين المواطنين[1].

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١ – التعريف بمنظمة الشفافية الدولية لدورها الكبير في مكافحة الفساد.

(١)أعلنت حكومة الدكتور/ حازم الببلاوي بعد الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ في مصر، عدم إمكانية تطبيق الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور لعدم سماح الميزانية بذلك، غير أنها سرعان ما أعلنت عن تطبيقها للحد الأدنى دون إفصاحها عن توفير الموارد المالية اللازمة لتطبيق الحد الأدنى للأجور!

٢- التعريف بالحوكمة من حيث مفهومها وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها.

٣- التعريف بالفساد من حيث مفهومه وأسبابه والآثار المترتبة عليه.

٤- توضيح العلاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد في الدول العربية.

منهجية البحث:

لتحقيق أكبر قدر من معالجة موضوع «دور الحوكمة في مكافحة الفساد في الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي» تم تناول خطوات البحث من خلال:

١- المنهج التحليلي الاستنباطي، الذي نقوم فيه بعرض الدراسات السابقة والتعقيب عليها بما يلزم، ومن الاعتماد على المراجع العلمية من كتب، ودوريات، ومواقع إنترنت، والمراجع ذات الاهتمام بموضوع البحث لاستنباط الترابط الوثيق بين غياب الحوكمة، وانتشار الفساد في الدول العربية.

٢- المنهج الإحصائي، وذلك لترتيب درجات الدول العربية في تقارير منظمة الشفافية الدولية وقياس مدى تأثر الدول العربية بالثورات التي قامت عام ٢٠١١م سواء التي قامت بها ثورات أم لا، وعمل المقارنة للدولة الواحدة لمعرفة درجة التحسن أو عدمه قبل وبعد الثورات.

حدود البحث:

١- **الحدود الموضوعية:** وهي تتعلق بدراسة الفساد وانتشاره في الدول العربية، وأوجه مكافحته عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة.

٢- **الحدود الجغرافية (المكانية):** تقتصر حدود البحث المكانية بالوطن العربي.

٣- **الحدود الزمنية:** سيكون تركيز البحث على الأعوام من ٢٠١٠ – ٢٠١٢م أي قبل وبعد ثورات الربيع العربي.

فروض وتساؤلات البحث:

تقوم فرضية البحث وتساؤلاته حول:

١- مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الدول العربية.

٢- هل ارتفاع الفساد بعد الثورات في غالبية الدول العربية مرجع وسببه هذه الثورات أم أن هناك أسباباً أخرى؟

٣- اعتداد منظمة الشفافية الدولية بمبادئ الحوكمة واعتبارها معياراً أساسياً في ترتيب الدول في مؤشر النزاهة والشفافية.

٤- عدم تعارض مبادئ الحوكمة مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى مجتمع النزاهة والشفافية.

خطة البحث:

يحتوي هذا البحث على مقدمة وأربعة مباحث نتناول فيه الموضوعات الأساسية وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: منظمة الشفافية الدولية (التعريف-الأهداف-المعايير).

المبحث الثاني: الحوكمة (المفهوم -الأهداف والمبادئ).

المبحث الثالث: الفساد (مفهوم الفساد وأسبابه وآثاره).

المبحث الرابع: العلاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد في الدول العربية.

المبحث الأول

منظمة الشفافية الدولية (التعريف ــ الأهداف ــ المعايير)

(Organization Transparency International) (TI)

تتعدد الجهات العالمية المسؤولة عن مكافحة الفساد، منها منظمة الأمم المتحدة التي أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والبنك الدولي الذي ينشر تقارير عن الفساد ويساعد الدول على مكافحته، وصندوق النقد الدولي الذي ينظر في شفافية الدول قبل إعطائها القروض مثلما حدث في مصر بعد الثورة، وأيضاً من أهم المنظمات العاملة في هذا المجال منظمة الشفافية الدولية التي تهتم بمكافحة الفساد على المستوى الدولي وفضح الدول التي ينتشر بها الفساد من خلال تقريرها السنوي الذي تصدره والذي تقوم فيه بترتيب الدول من حيث درجة الفساد فيها، ولأهمية هذه المنظمة سوف نتناولها من حيث تعريفها، وتشكيلها، وأهدافها ومبادئها، والمعايير التي تعتمد عليها في ترتيب الفساد، وذلك على النحو التالي[١]:

أولاً: التعريف بمنظمة الشفافية الدولية:

هي منظمة دولية غير حكومية تهتم بالفساد بأشكاله المختلفة وتصدر في ذلك تقريراً عالمياً سنوياً منذ ١٩٩٥ يعرف بمؤشر الفساد (**Corruption Perceptions Index) (CPI)**، تقوم فيه بترتيب الدول من حيث انتشار درجة الفساد فيها ويقع مقر المنظمة في برلين بألمانيا[٢]، وتتكون المنظمة من مجالس ولجان أهمها[٣]:

١- مجلس الإدارة، وهو الجهة الرئيسة المسؤولة عن وضع السياسة العامة للمنظمة والإشراف عليها.

---

(١) للمزيد حول ميثاق المنظمة،
http://www.transparency.org/whoweare/accountability/our_charter/0/
(٢) الموسوعة الحرة ويكيبيديا.
(٣) موقع منظمة الشفافية الدولية،/http://www.transparency.org

٢- السكرتارية، وهي بمثابة جهة التنسيق بين أجهزة المنظمة، وهي تعد مركز المعرفة وتقديم المعلومات حول أساليب الفساد وطرق معالجته.

٣- لجان مجلس الإدارة وفرق العمل، وهي لجان تنشأ لمعالجة قضايا ذات أهمية خاصة تراها المنظمة، تصدر بشأنها توصيات ترفعها لمجلس الإدارة(١).

٤- اللجان الاستشارية، وهي لجان تم تشكيلها عام ١٩٩٦، للتشاور على أدوات القياس العالمية، وهي تقوم بدور كبير في تقديم المشورة والخبرة الفنية في تطوير الأساليب المستخدمة لقياس الفساد من قبل المنظمة.

٥- مركز الأبحاث، وهو يتكون من مجموعة من الأكاديميين والممارسين والمهتمين بمكافحة الفساد، ويقوم المركز بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات، ومؤشرات الفساد الإداري والمالي ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول(٢).

ثانياً: أهداف منظمة الشفافية الدولية:

إن الهدف الوحيد الذي تقوم عليه منظمة الشفافية هو الحد من الفساد في دول العالم المختلفة عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظام النزاهة المحلية والدولية، ووفقاً لذلك تجعل المنظمة اهتمامها الأول هو محاربة الفساد باعتبار أن الفساد يهدد التنمية ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويعيق الديمقراطية، وخاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، وأنه يشوه نزاهة المجتمع، فضلاً عن أن الفساد يسلب الشعوب حقوقهم في الانتفاع بموارد الدولة التي يجب أن تصل

(١) أمثلة هذه اللجان، لجنة اعتماد العضوية، لجنة الأخلاق، لجنة الاتصالات، لجنة المراجعة، اللجنة المالية، لجنة حماية دعاة مكافحة الفساد (SAFE)، ولجنة الحكم.

(٢) محمد فكري، «منظمة الشفافية»، التنمية الإدارية، (مصر، س ٢٦، ع ١١٧، أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٤٦.

إليهم[١]، وتهتم المنظمة بموضوع بالغ الأهمية في هذا الشأن وهو لصوص النهب المنظم في الحكومات والشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات ونفوذها الاحتكاري بالغ السوء على مستوى الكرة الأرضية[٢].

ومن أجل ذلك وضعت المنظمة خمسة أولويات لمحاربة الفساد في مجالات[٣]:

١- الفساد في السياسة **Corruption in politics**

٢- الفساد في مجال المقاولات العامة **Corruption in public contracting**

٣- الفساد في القطاع الخاص **Corruption in the private sector**

٤- الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد **International anti-corruption conventions**

٥- الفقر والتنمية **Poverty and development**

اعتبارات منظمة الشفافية الدولية:

حتى يتحقق هدف المنظمة وهو الحد من الفساد تضع المنظمة عدة اعتبارات أمامها وهي أن[٤]:

١- مخاطر الفساد تتجاوز حدود الحالات الفردية.

٢- المسئولية تكون عامة ومشتركة لمكافحة الفساد.

---

(١) خالد محمد الخميس العبيدلي، «جهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد»، المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية-مصر، (٢٠١١)، ص١٠٨، محمد فكري، مرجع سابق، ص ص ٤٦ – ٤٧.

(٢) محيي محمد مسعد، «دور الشفافية في مواجهة عولمة الفساد»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (كلية الحقوق جامعة المنوفية - مصر، مج ١٢، ع ٢٤، ٢٠٠٣)، ص ٣٠٧.

(٣) للمزيد حول هذه المجالات راجع، http://archive.transparency.org/global_priorities

(٤) ناظم محمد نوري الشمري، «الوظيفة السياسية والاقتصادية للدولة العربية وترسيخ النزاهة والشفافية»، المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية - لبنان، ٢٠٠٢)، ص٧١٠، وأنظر أيضاً، محمد فكري، المرجع السابق، ص٤٧.

٣- جهود مكافحة الفساد تتجاوز النظم السياسية والاقتصادية للدول.

٤- تحمل المسئولية من الأطراف المشاركة، وبذل الجهود من الحكومات والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تنفيذ نظم النزاهة الفعالة، والتجميع والتحليل والإفصاح عن المعلومات المرتبطة بزيادة الوعي العام بمخاطر الفساد.

ثالثاً: معايير قياس الفساد بمنظمة الشفافية الدولية:

تعتمد المنظمة عدة معايير تقيم على أساسها مكان الدول في قائمة الفساد والترتيب الذي تحتله والنقاط التي تحصل عليها، وذلك اعتماداً على مدى التزام الحكومات والمؤسسات والشركات بالقواعد القانونية المنصوص عليها في القوانين أو عدم التزامها بها[١].

وهناك عدة مسوح ومؤشرات لقياس ورصد الفساد تعتمدها المنظمة من أجل توفير أدوات للتشخيص الكمي الموثوق بها بشأن مستويات الشفافية، وأهم هذه المؤشرات[٢]:

١- **مؤشر مدركات الفساد**، تصدر المنظمة تقريراً سنوياً عن الفساد في مختلف الدول، ويعد هذا التقرير من أهم الأسباب في شهرة المنظمة والاهتمام العالمي بها، حيث ترتب فيه دول العالم التي جرى عليها الاستقصاء ترتيباً تنازلياً من حيث درجة الفساد فيها، إذ تبدأ بالدول الأقل فساداً ثم الذي تليها، وكلما زادت الدرجة الممنوحة للدولة دل على ارتفاع مستوى الشفافية فيها، حيث إن المقياس من صفر (فاسد جدًّا) إلى ١٠٠ (نظيفة جدًّا) في حين أنه لا توجد دولة لديها درجة الكمال، وما يدعو للاهتمام

(١) محيي محمد مسعد، مرجع السابق، ص ٣٠٧.
(٢) للمزيد حول هذه المسوح والمؤشرات راجع،
http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/about

بهذا التقرير أن أغلب دول العالم ـ الثلثين ـ سجلت أقل من ٥٠ نقطة، وهذا يدل على مدى انتشار الفساد وتعاظم أمره[١]، يعتمد هذا المؤشر بصفة عامة على تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي[٢].

٢- **بارومتر الفساد العالمي (Global Corruption Barometer) (GCB)**، وهو يقوم على استطلاع الرأي العام العالمي في جميع أنحاء العالم عن موضوع الفساد، ومدى تأثيره على حياة الأفراد.**مؤشر دافعي الرشوة (Bribe Payers (BPI) Index)**، وهو يقوم بتقييم أداء الشركات الصناعية العاملة في الخارج من احتمال تقديم الرشاوى خارج أراضيها.

٤- تعزيز شفافية الإيرادات **(Promoting Revenue Transparency)**، وهو يقوم على تقييم أداء الشركات العاملة في مجال النفط والغاز من خلال نشر البيانات التنظيمية والمالية لإظهار مدى التزامها بوقف اختلاس الإيرادات بشكل يسمح للمواطنين بإخضاع الحكومات للمساءلة.

٥- **الشفافية في الإبلاغ عن مكافحة الفساد (Transparency in Reporting on Anti-Corruption) (TRAC)**، وهو مسح لتقييم أداء وممارسات الشركات الرائدة في العالم في مجال التنظيم والإدارة يهدف إلى كشف هذه الممارسات باعتبارها المفتاح لتحسين شفافية الشركات، وبالتالي تعزيز حوكمة هذه الشركات.

ويرى الباحث أن هذه المعايير السابقة هي أهم المؤشرات التي تستخدمها المنظمة في قياس الفساد على مستوى دول العالم، وذلك في تقييم أداء الدولة في مجال الشفافية

(١) موقع منظمة الشفافية، http://www.transparency.org/cpi2012/results

(٢) موقع منظمة الشفافية، http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

والنزاهة وحرية تداول المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب، وهي ما يعبر عنها بمبادئ الحوكمة.

المبحث الثاني
الحوكمة (المفهوم ـ الأهداف والمبادئ)

كَثُر استخدام مصطلح الحوكمة **Governance** في بداية التسعينيات من قبل المنظمات الدولية كطريقة لإدارة الدولة والمجتمع لمعالجة قصور الإدارات الحكومية عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم الحوكمة وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها على النحو التالي:

أولاً: تعريف الحوكمة وخصائصها:

لم يتفق الفقه القانوني أو الاقتصادي على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، وهو ما أكدته موسوعة **Corporate Governance Encyclopedia**، والتي أرجعت عدم الاتفاق إلى أسباب متعددة منها، اختلاف المدلول من دولة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر، بالإضافة إلى تداخل المصطلح مع العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية[1]، وبالرغم من شيوع استخدامه إلا أنه لا يوجد اتفاق حول مدلوله حيث يرى البعض أن مفهومه يراعي بعدين متوازيين، الأول فكر البنك الدولي وبرنامج الإنماء الدولي الذي يهتم بالجانب الاقتصادي والإداري، والثاني

(١) فمن الناحية التنظيمية تتداخل مبادئ الحوكمة بالعديد من القوانين، مثل قانون تنظيم الشركات وأسواق المال والحاسبة والمراجعة، كما تساعده الحكومة على تقنين وتحسين الأطر القانونية للشركات، ومن الناحية الاقتصادية، تعمل الحوكمة على حُسن استخدام الموارد وتدعيم مركزها التنافسي لجذب مصادر التمويل لتوسعها ونموها، ومن الناحية المالية، تعمل الحوكمة على بناء القواعد التي تبني إدارة الشركة داخلياً بإشراف مجلس الإدارة من أجل حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين وكيفية توزيع الحقوق والمسئوليات، ومكافحة الفساد المالي والإداري، ومن الناحية الاجتماعية، تؤدي الحوكمة إلى التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع عامة، باعتبار أن الشركة هي نواة الاقتصاد ككل والذي يمتد تأثيرها ليشمل عدداً كبيراً من أفراد المجتمع، حسين مصطفى هلالي، «من أجل استراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد»، ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠٠٧)، ص ٨٩.

يراعي الجانب السياسي من حيث الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية والتركيز على القيم الديمقراطية وخاصةً الآتية من الغرب، ومن تدعيم مشاركة المجتمع المدني في الدولة[١]، وبصفة عامة فإن مفهوم هذا المصطلح يدور حول أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة[٢].

أما في مجال الشركات فإن المصطلح كان يراد به عند ظهوره لأول مرة حكم وإدارة الشركة من جميع الأطراف ـ مجلس الإدارة والممولين والمساهمين ـ التي لها علاقة بالشركة[٣]، ثم تحول من مجال الشركات إلى مجال الحكومات.

وتتعدد المسميات لمصطلح الحوكمة فالبعض يطلق عليه (إدارة الحكم ـ الحكمانية[٤] ـ الإدارة المجتمعية ـ الحاكمية ـ الحكم الصالح ـ الحكم الرشيد)، وبصفة

(١) وساعد على ذلك بعض المشكلات الاقتصادية مثل الإسراف المالي من العديد من الحكومات وانتشار الفساد الإداري الذي يعوق التنمية مما جعل المنظمات الدولية تتبنى دوراً مختلفاً للحوكمة استناداً إلى، ١-تحديد نمط اتخاذ القرار في المجالين لاقتصادي والاجتماعي «الرؤية الاستراتيجية والهياكل والتواصل». ٢-تقوية دولة المؤسسات والمشاركة السياسية. ٣-تخلي الدولة عن بعض الأعمال التي كانت تعد من وظائفها الأساسية واقتصارها على التوجيه والرقابة دون التنفيذ. ٤-وضع أساليب تدريبية جديدة تقوم على التحكم في التكاليف والحد من الإسراف الحكومي وفق مبادئ التدبير الاستراتيجي، حسين مصطفى هلالي، المرجع السابق، ص ١١١، وفي هذا المعنى، محمد الطعامنة، «الحكمانية كمدخل معاصر للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص»، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ الأردن، ٢٠٠٨)، ص ١٢٩.

(٢) محمد حسن يوسف، «محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر»، (يونية ٢٠٠٧)، ص٤، www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

(٣) عصام علي فرج بدر، «أصول الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ـ مدخل محاسبي»، (الدار العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠٩)، ص ٤٥٨.

(٤) فضّل البعض مصطلح «الحكمانية» باعتبار أنها منبثقة عن الحكمة وهي المعرفة والعدل في التعامل مع الأشياء والذي يطبق على الأفراد والجماعات، زهير الكايد، هيام النشاش، «الخدمة المدنية نحو آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية»، منتدى المائدة المستديرة ـ الخدمة المدنية، نحو آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ تركيا، ٢٠٠٩)، ص ٣.

عامة تدور هذه المصطلحات حول تحديد المسئوليات التي تقع على عاتق الحكومات والجهات الإدارية نحو تحقيق احتياجات الأفراد(١).

وأيًّا كان المسمى فإنه سيتم تناول المقصود به، حيث عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (**United Nations Development Programme) (UNDP**) المصطلح بأنه «**ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها**».

والتعريف الآخر لمنظمة الشفافية الدولية بأنه **اتباع الدولة لإدارة فعالة تستخدم فيها الموارد والمصادر المختلفة لأجهزتها بشكل شفاف ونزيه لتحقيق التنمية العادلة المخططة والمستمرة في بيئة سياسية مؤسسية تحترم مبادئ الديمقراطية والمساواة وحكم القانون**(٢).

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف الحوكمة في هذا السياق بأنها تعني، **إدارة الدولة لمواردها في إطار حكم القانون في جوٍ من الشفافية والنزاهة والمساواة بين جميع أطياف المجتمع من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإداري لتحقيق التنمية المستدامة لأبناء الوطن حاضره ومستقبله.**

خصائص الحوكمة:

تتميز الحوكمة بمجموعة من الخصائص هي(٣):

(1) S. P. Chavan, "Good Governance: Indian Context", Golden Research Thoughts, May2013, Vol. 2 Issue 11, Special section p2.

(٢) محمد محمود الذنيبات، «تأطير الأدوار الجديدة في ظل الحكمانية»، منتدى المائدة المستديرة، الأدوار الجديدة للحكومة، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ تركيا، ٢٠٠٨)، ص ٤.

(٣) S. P. Chavan, Ibid, pp2-3، وراجع أيضاً، طارق نوير، «الحوكمة المعلوماتية في الدول العربية»، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر،٢٠٠٦)، ص ٩٨.

١- **سيادة حكم القانون**، وهذا يتطلب وضع قواعد قانونية تطبق على الجميع دون تمييز، مع الحماية الكاملة لحقوق الإنسان بما فيها الأقليات.

٢- **تقديم الخدمات للجمهور في إطار زمني معقول**، وذلك حتى تتحقق الاستفادة من هذه المعلومات في الوقت المناسب.

٣- **المشاركة**، وذلك بين جميع الأفراد رجالاً ونساءً سواء تمت مباشرةً بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم.

٤- **المساواة**، وهذا يشعر الطبقات الضعيفة بأهميتها وأن لها فرصاً لتحسين أوضاعهم المعيشية، مما يجعلهم يساهمون في بناء الدولة.

٥- **الشفافية**، وهي تعني أن القرارات تتم وفقاً للقانون مع حرية تداول المعلومات.

٦- **المساءلة**، وهي ضرورية لتحقيق الحوكمة لأهدافها بما تقتضيه من خضوع الجميع للمساءلة سواء جهات حكومية أو جهات خاصة بما فيها منظمات المجتمع المدني التي تكون مسؤولة أمام الجمهور، وهذا لن يتحقق إلا في إطار من الشفافية وسيادة القانون.

٧- **التوافق**، وذلك بين أبناء الشعب بما يصب في مصلحة المجتمع ككل في إطار التنمية البشرية المستدامة وفي ضوء فهم الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية للمجتمع.

٨- **الفعالية والكفاءة**، من حيث تلبية احتياجات الأفراد والاستفادة الكاملة من الموارد، وتشمل الكفاءة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة، وهو ما ذهبت إليه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادي **(Economic and Social Commission for Asia and the Pacific) (UNESCAP)**.

ولكي تكون هذه الخصائص فعالة لابد من توافر عنصرين هما: توافر

الإحصاءات والمعلومات من قبل نظام قومي كفء وفعال، والثاني الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وإتاحتها للمواطنين(١).

ثانياً: نشأة الحوكمة:

نشأ هذا المصطلح بداية في عالم الشركات وذلك نتيجة للتناقض بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، حيث تعرضت مجموعة من المنظمات العالمية، خاصة في الولايات المتحدة لفضائح مالية أدت إلى إشهار إفلاسها(٢)، مما دعا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organization of Economic Cooperation and Development (OECD)** والتي تمثل تجمعاً لممثلي ثلاثين دولة والتي تساهم بحوالي ٩٠٪ من أسواق رأس المال على مستوي العالم الاهتمام بهذا المصطلح(٣).

الاعتبارات التي ساعدت في نشأة المصطلح:

هناك عدة اعتبارات ساعدة في ظهور المصطلح، والتي من أهمها فشل الحكومات عن(٤):

(١) عمرو عبد الله، «مؤشرات الإدارة الرشيدة»، أعمال مؤتمرات، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠٠٩)، ص ٢٠١.

(٢) من أهمها، في عام ١٩٩٠م أعلنت شركة (Colonial Realty) إفلاسها نتيجة لخسارتها البالغة ٣٠٠ مليون دولار، ومن ثم تغريم مراقب الحسابات Arthur Anderson مبلغ ٩٠ مليون دولار نتيجة لتورطه في قضايا مهنية بعيدة عن السلوك المهني الذي يجب أن يلتزم به مراقب الحسابات، وفي عام ٢٠٠١م أشارت مؤسسة استاندر اند بورز إلى إفلاس ٢١٦ شركة نتيجة عجزها عن سداد التزاماتها التي بلغت ١١٦ مليار دولار، وفي ذات العام ارتفع معدل الإفلاس بين المنظمات الكبرى ليصل إلى ٤,٠٩٪ مقابل ٤,٠١٪ في شدة ركود عام ١٩٩١م، وأيضاً أدانت هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC المدير التنفيذي السابق لشركة (Sunbeam) والمتورط مع شركة Arthur Anderson في إقامة مشاريع وهمية كلفت حملة الأسهم بلايين الدولارات، للمزيد حول هذه الخسائر المالية للشركات راجع، عصام علي فرج بدر، مرجع سابق، ص ٤٥٦ وما بعدها.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥٦ -٤٥٨.

(٤) محمد الطعامنة، مرجع سابق، ص ١٣٤، ١٣٥.

١- تحقيق طموحات المواطنين تجاه بعض القضايا ذات الارتباط الخارجي أو العالمي.

٢- مواكبة التطورات العالمية، نتيجة لقلة الخبرات الفنية والإدارية.

٣- مواكبة المرونة في القوانين لإحداث التغيير اللازم بما يلبي احتياجات المواطنين.

٤- توفير الشفافية في التشريعات لتحقيق المساءلة الفعالة وتحمل نتائج الأداء سواء على مستوى الأجهزة الإدارية أو الأفراد[1].

٥- بحث بعض القضايا ذات الحساسيات السياسية أو الاجتماعية التي قد تحرجهم أمام المواطنين.

٦- مناقشة بعض القضايا العامة لشعورهم بعدم أهميتها أو أنها لا تخدم مصالحهم الخاصة.

ويرى الباحث هنا أن مصطلح الحوكمة وإن كان قد كَثُر الحديث عنه في الوقت القريب، إلا أنه وجد قديماً من حيث المدلول والمعنى فإن ممارسات ومبادئ الحوكمة طبقت في عصور تاريخية مضت فهناك الحضارة الإسلامية على سبيل المثال التي تطورت وازهرت بفضل مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة حكم القانون ـ الشريعة ـ لا فرق بين حاكم أو محكوم، شريف أو وضيع، مسلم أو غير مسلم، فقد أعلنها رسول الله ﷺ صريحةً عندما توسط إليه أحد الصحابة ليشفع في حدٍ من حدود الله، بقوله ﷺ : «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها»، فالجميع أمام حكم القانون سواء، وأدى ذلك بهم إلى الاستقرار سواء السياسي أو الأخلاقي أو

(١) يوجد ارتباط وثيق بين موضوعي الشفافية والمساءلة حيث يعدان من مقومات الحوكمة اللذان يشكلان شرطاً مسبقاً من شروط التنمية، فلا شفافية بدون مساءلة والعكس صحيح، سليماني لخميسي، «دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد»، مجلة الفقه والقانون، (العدد التاسع، يوليو ٢٠١٣)، ص٧٧.

الاجتماعي أو الاقتصادي وغيره حتى وصل خيرها إلى البلدان الأخرى المجاورة وسمعت بها جميع الأقطار، وبالتالي أدت إلى النتائج المرجوة منها وحققت نجاحاً ساحقاً في مختلف المجالات والقطاعات.

ثالثاً: أهداف الحوكمة:

تسعى الحوكمة إلى[1]:

١- تحقيق كل من الانسجام والعدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين.

٢- توفير الحياة الكريمة للمواطنين.

٣- إدامة حالة الشرعية في المجتمع.

٤- الكفاية في التنمية الاقتصادية وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة للدولة.

ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد من مراعاة المعايير التي حددتها مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام ٢٠٠٣، والتي تأخذ عدة مستويات هي[2]، الممارسات المقبولة للحكم الجيد «الحوكمة»، واتخاذ خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد، والمشاركة الفعالة لتحسين الحكم الجيد محلياً بالإضافة إلى القيادة الجيدة صاحبة الرؤية لإدارة الدولة.

ولابد أيضاً من مراعاة المقومات أو المكونات[3] تقوم عليها الحوكمة، وهي ثلاثة أساسية:

---

(١) زهير الكايد، هيام النشاش، نحو آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) محمد حسن يوسف، مرجع سابق ص ١٠.

(٣) أنظر في المكونات، محمد الطعامنة، مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٣٤.

١- **الدولة،** وتتمثل في الحكومة وأجهزة الحكم المحلي، والتي تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين وتنسق وتوجه وتراقب باقي مكونات الحوكمة، بما في ذلك الاعتماد على المبادئ الاستراتيجية للحوكمة ومنها[١]:

أ- المشاركة والشفافية وتحديد المسؤوليات، في بيئة سياسية ملائمة لكي يتم مكافحة الفساد من أعلى سلطة إلى أدنى سلطة فيها[٢].

ب- نشر قيم المساءلة المحاسبية.

ج- المساواة بين الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات الفقيرة عند اتخاذ القرار.

٢- **الأفراد،** ويتمثل في الأفراد والمؤسسات الخاصة التي تمارس الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق الأرباح.

٣-**منظمات المجتمع المدني،** وهي ركن أصيل في الحوكمة، وتؤثر فيها من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة وتعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية التي يمكن استثمارها في التأثير على السياسات العامة، وتعميق المساءلة والشفافية من خلال نشرها للمعلومات، ومساعدة الحكومة في تقديم الخبرة والتمويل لتحقيق أفضل الخدمات العامة، بالإضافة لنشر ثقافة الديمقراطية بين الأفراد من خلال الحوار وقبول الآخر.

ومن خلال الترابط بين هذه المكونات تتحقق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع الأمر الذي يتطلب التكامل بينهما لوضوح فكرة ومنهجية الحوكمة[٣].

---

(١) وذلك وفقاً لرؤية برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، حسين مصطفى هلالي، مرجع سابق، ص١١٤.

(2) S. P. Chavan, Ibid, p2.

(٣) زهير الكايد، هيام النشاش، «الحكمانية والتنمية»، المؤتمر العربي الأول، التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية- الأردن، ٢٠٠٨)، ص ٢٦٤.

رابعاً: مبادئ الحوكمة:

تقوم الحوكمة على مجموعة من المبادئ أهمها: المبادئ الستة التي حددها البنك الدولي وهي[1]:

١- التمثيل والمساءلة **Voice and Accountability**.

٢- الاستقرار السياسي **Political Stability**.

٣- فاعلية الأداء الحكومي **Government Effectiveness**.

٤- نوعية التشريع **Regulatory Quality**.

٥- قواعد القانون **Rule of Law**.

٦- مواجهة الفساد **Control of Corruption**.

وحتى تحقق هذه المبادئ أهدافها في محاربة الفساد لابد من تطبيق هذه الآليات:

١- المحاسبة والمساءلة، وخاصة من مؤسسات العمل المدني ومراقبة أداء القطاعين العام والخاص.

٢- حق الحصول على المعلومات عن طريق إصدار تشريعات تعطي المواطن حق الحصول على المعلومات العامة الصحيحة وفي الوقت المناسب.

٣- رفع وعي المواطن بأشكال الفساد المختلفة وطرق مكافحته، وذلك من خلال إيصال المعلومات إليه بسهوله، كإعداد التقارير الدورية ونشرها، واستطلاعات الرأي وغيرها من الوسائل التوعوية المختلفة.

٤- تشجيع ثقافة الإبلاغ عن حالات الفساد، وحماية الأشخاص المبلغة عن مواطن الفساد.

(١) خضر عباس عطوان، «دور مؤسسات المجتمع المدني فى مكافحة الفساد»، ص ٩، www.nazaha.iq/conf7/conf7-soci1.pdf

٥- عدم تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء النزيه وإعمال مبدأ الرقابة المتبادلة.

٦- وضع الآليات المختلفة لرقابة السلطة التشريعية لعمل السلطة التنفيذية، من خلال الاستماع والسؤال والاستجواب[١].

ويرى الباحث وجود ضعف عام في تطبيق مبادئ الحوكمة بالدول العربية، حيث لا يُقدم للمساءلة كثير من المسؤولين عن الفساد، ومن ضعف الأداء الحكومي عن تلبية احتياجات المواطنين، ومن كثرة التشريعات والقوانين، واحتواء العديد منها على تناقضات تمكن من التهرب من توقيع العقوبات الرادعة على المتسببين عن الفساد بالإضافة إلى عدم المواجهة الحقيقية للفساد من حيث أسبابه ومعالجة آثاره.

(١) أروى حسن، «أساليب غير تقليدية في مكافحة الفساد»، المؤتمر العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية- الأردن،٢٠٠٧)، ص ٢٤٦ وما بعدها، وهناك بعض المتطلبات لتعزيز دور الشفافية خاصةً في مكافحة الفساد الإداري منها، توفير الحماية والضمانات للأشخاص الذين يساهمون في الكشف عن الفساد، والكشف عن أسماء الأشخاص المساهمون في ممارسة الفساد، وتطوير مهارات وقدرات موظفي الجهاز الحكومي خاصة القطاع المالي، وإجراء مراجعة شاملة للقوانين بما يؤدي إلى تفعيلها، هاشم فوزي دباس العبادي، فاضل راضي غباش، أفنان عبد علي الأسدي، «دور الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري»، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، (العراق، مج ٣، ع ٦، ٢٠٠٩)، ص ٣٢٩.

المبحث الثالث

الفساد (مفهومه ـ أسبابه وآثاره)

يعد الفساد ظاهرة منتشرة في المجتمعات حديثها وقديمها بما فيها الدول الإسلامية بالرغم من الطهر والعفاف الذي يتصف به الفكر الإسلامي على مر العصور والأزمنة[1]، وهذا يدل على مدى الانحراف عن المنهج الذي رسمه المولى عز وجل وبلغه الرسول الكريم محمد ﷺ وطبقه الخلفاء الراشدون من بعده[2]، وفسر البعض طبيعة الفساد في العالم العربي الإسلامي بأنه صار ظاهرة كلية ترتبط بالمنظومة العامة في المجتمع ولا يعد مشكلة أخلاقية فقط، وإنما أصبح من صلب ثقافة المجتمع وجزءاً من التركيبة الاجتماعية فيه[3]، وصل به الحال إلى إعطاء المسؤول إيصالاً بقيمة الرشوة التي دفعت له نظير استغلاله لعمله[4]، ومن هنا يعتبر الفساد من أخطر الأمراض التي تتعرض لها البلدان المختلفة والتي تؤثر على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة، ومن هنا وجب على كافة الدول الاهتمام باكتشاف الفساد وقياسه وتحديد بواعثه لوضع الحلول لعلاجه[5]، ومن منطلق

(١) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، «الفساد الإداري»، المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ٢٢٧.

(٢) للمزيد انظر، آدم نوح القضاة، «نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري»، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد (السعودية، ج ١، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٤٦ –٤٠٠.

(٣) الفساد في عالمنا العربي الإسلامي !! الجزء الثاني، إعداد مؤسسة الرواد لشؤون المجتمع المسلم القادم، www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php?attachmentid=66382&d...
وهنا مكمن الخطر فان الله عذب اليهود لأنهم قوم ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ أما عن أمة سيدنا محمد ﷺ فإن الفساد فيها عارض بسبب الانحراف عن المنهج وسرعان ما يزول هذا العارض وتعود الأمة الإسلامية إلى رشدها وسابق عهدها الذي لم تعرف فيه الفساد.

(٤) عبد القادر الشيخلي، «دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي»، المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ لبنان، ٢٠٠٢)، ص ٣٥٠.

(٥) محمود عبد العال مشعال، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

ارتباط الحوكمة بمكافحة الفساد، نتناول الفساد من حيث مفهومه ـ تعريفه وأنواعه ـ وأسبابه والآثار المترتبة عليه وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف الفساد:

تتعدد تعريفات الفساد حسب الزاوية التي ينظر إليها الباحث وسوف نتناول هنا التعريف اللغوي، والقانوني، وتعريف منظمة الشفافية الدولية(١).

١- التعريف اللغوي، جاء في معجم مختار الصحاح في مادة «ف س د»، فسد الشيء يفسد بالضم فَسَادا فهو فاسِدٌ وفَسُد بالضم أيضاً فَساداً فهو فَسِيدٌ والمَفْسَدَةُ ضد المصلحة(٢)، وهو ما عبرت عنه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية(٣)، واستدلت على ذلك بقوله سبحانه وتعالى ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾[الأعراف:٥٦].

٢- التعريف القانوني، وفقاً للتعريف القانوني يعد فساداً أي خروج على القانون أو النظام أو استغلال غيابهما بغرض تحقيق المصالح الشخصية المتعلقة بالسلطة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لفرد معين أو لجماعة معينة، بمعنى خيانة الثقة العامة وانتهاك القوانين والقواعد الموضوعة لتحقيق مكاسب شخصية(٤)، ومن هذه الزاوية عرفت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية الفساد بأنه كل سلوك انتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام

---

(١) للمزيد، جعفر عبد السلام علي، «التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية»، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد (السعودية، ج ١، ٢٠٠٣)، ص ص ٤٥ -٨٨، وراجع أيضاً،
- Wycliffe Amukowa, "The Challenges of Anti-Corruption Initiatives: Reflections on Strategies of the Defunct Kenya's Anti-Corruption Commission", Mediterranean Journal of Social Sciences, (May2013, Vol. 4 Issue 2), pp481-482).

(2) http://www.almaany.com/home.php?language

(3) http://www.nazaha.gov.sa/About/Pages/Strategy.aspx

(٤) مروى محمود عمر، «الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (مصر، س ٢٥، ع ٢، ٢٠١١)، ص ١٣٤.

كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة، وكذلك أية إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة[١].

٣- تعريف منظمة الشفافية الدولية، يقترب تعريف المنظمة من التعريف القانوني، إذ عرفته بأنه إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة[٢]، سواء كان الفساد كبيراً أو صغيراً، اعتماداً على المبالغ المالية المفقودة والقطاع الذي حدث فيه[٣]، وفي هذا المعنى جاء تعريف كل من البنك الدولي[٤]، ومنظمة الأمم المتحدة[٥]، ويندرج تحت هذا التعريف كل أنواع وممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة[٦].

ويمكن تعريف الفساد بأنه، خيانة الثقة الموكولة للشخص أو الجهة ـ عامة أو خاصة ـ وذلك بمخالفة متطلبات الوظيفة أو العمل من أمانة وثقة لتحقيق مكاسب شخصية لهم أو لغيرهم.

(1) http://www.nazaha.gov.sa/About/Pages/Strategy.aspx

(٢) وفي هذا المعنى،
G.S.Venumadhava and Sanjeeva N. Alur, "Corruption in Public life", Golden Research Thoughts, (May2013, Vol. 2 Issue 11, Special section, p 1, also, J. F. Adebisi, "The Challenges of Corruption and The Attainment of Vision", Canadian Social Science,(2/28/2013, Vol. 9 Issue 1, p66.

(3) Rosie Slater, "Corruption Perceptions Index 2012, What is public sector corruption?", 5 December 2012 , http://blog.transparency.org/2012/12/05/corruption-perceptions-index-2012-what-is-public-sector-corruption

(٤) فتحي الطاهر التريكي، «مظاهر الفساد الإداري في أجهزة القطاع العام»، المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ٢٧٠.

(٥) لم تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الفساد تعريفاً محدداً وإن كانت قد ركزت على حالات الفساد، راجع نص الاتفاقية، www.un.org/ar/events/anticorruptionday/pdf/conven_rules.pdf

(٦) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، «الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية»، (الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان، ٢٠١١)، ص ١٩.

خصائص الفساد، يتصف الفساد بمجموعة من الخصائص المميزة له منها[١]:

١- وجود أكثر من شخص في السلوك الفاسد.

٢- قيام الأعمال الفاسدة بشكل سري.

٣- وجود مصالح متبادلة بين الأشخاص المشتركين في الفعل الفاسد.

٤- إخفاء الأشخاص المشتركين في الفعل الفاسد أنشطتهم الحقيقية.

٥- استخدام وسائل التحايل والخداع تجاه المصالح الحكومية.

٦- الإفصاح عن أشكال الفساد يشكل خيانة للثقة بين الأشخاص المشتركين في الفعل الفاسد.

٧- أعمال الفساد تعد من قبيل انتهاك السلوك والواجب المتبع.

٨- اتصاف الفساد بأنه استخدام وضع غير شرعي لتحقيق كسب غير شرعي[٢].

ثانياً: أنواع الفساد:

تتعدد المعايير والزوايا التي يُنظر إليها عند تناول أنواع الفساد ـ خاصةً الفساد الإداري ـ فمن حيث المجال الذي نشأ فيه، فهناك الفساد السياسي، والاقتصادي، والإداري، والاجتماعي والثقافي وغيره، ومن حيث انتماءات الأفراد الممارسين له، وهناك الفساد في القطاع العام والقطاع الخاص، ومن حيث درجته، وهناك الفساد الشامل والفساد العادي[٣]، وهناك من يتناول

(١) عبد الله بلوناس، «رؤية اقتصادية للفساد ـ أسبابه ونتائجه وطرق معالجته»، المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ لبنان، ٢٠٠٢)، ص ص٢٨٥-٢٨٦.

(٢) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٤.

(٣) لحسن بو نعامة عبد الله، «الفساد وأثره في القطاع الخاص» أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد (السعودية، ج ٢، ٢٠٠٣)، ص ص ٥٨٦ – ٥٨٧، وأيضاً، حسين محمود حسن، «الإطار القانوني=>

الفساد من زوايا أربعة[١]، يتمثل الأول في الانحرافات التنظيمية، وهو ما يصدر عن الموظف من مخالفات تتعلق بممارسته لعمله الرسمي، والثاني الانحرافات السلوكية، وهو ما يتعلق بالمخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه الشخصي وتصرفاته، والثالث الانحرافات المالية، وهو ما يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية المتصلة بسير العمل الذي يقوم به الموظف، والرابع الانحرافات الجنائية، وهو ما يتعلق بالمخالفات التي تقع تحت طائلة قانون العقوبات كالرشوة واختلاس المال العام والتزوير[٢].

وسوف نتناول أهم أنواع الفساد على النحو التالي:

١- الفساد الكبير(العمودي) cross corruption، وهو الذي يقع من كبار مسئولي الدولة من حيث تحقيقهم للمصالح الشخصية على حساب الصالح العام، والأمثلة على ذلك ما حدث عام ١٩٩٦ في كوريا الجنوبية من إدانة اثنين من رؤساء الدولة السابقين «**Roh Tae-Woo and Chun Doo-Hwan**»، في قضية فساد جمعت بينهما وبين تكتل لمجموعة من الشركات التجارية لتحقيق مزايا غير عادلة لصالح هذا التكتل الاقتصادي، وأيضاً من الفساد الكبير الفساد في التشريع وفي السلطتين التنفيذية والقضائية وفي الأحزاب السياسية وقضايا التمويل[٣]، وزاد انتشار مثل هذا النوع من الفساد في الدول العربية فعلى سبيل المثال الرشوة، كشف تقرير أن ٦٤٪ في مصر قالوا إن نسبة الفساد زادت، وصرح ٧٨٪ من المشاركين في الاستطلاع بأن

=والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر ـ دراسة تشخيصية تحليلية» المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١١)، ص ٣٤.

(١) عامر عاشور أحمد، «الفساد الإداري في القطاع العام» المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ص ٢١٠-٢١١.

(٢) راجع في أشكال الفساد، Wycliffe Amukowa, Ibid, p482.

(٣) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ٢٢.

جهاز الشرطة فاسد أو فاسد بدرجةٍ كبيرة، بينما بلغت النسبة ٦٥٪ فيما يتعلق بالسلطة القضائية و٤٥٪ فيما يتعلق بالجيش المصري، وبلغت النسبة ٨٠٪ في تونس، في حين قال ٤٦٪ فقط في ليبيا إن بلادهم أصبحت أكثر فساداً في العامين الماضيين، وفي لبنان بلغت النسبة ٨٤٪ و٥٦٪ في المغرب و٦٠٪ في العراق، بينما كانت النسبة في الأردن ٣٩٪[١].

ويعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد من حيث العمومية والشمولية وتكليف الدولة لمبالغ طائلة وخاصة عندما يتعلق بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والتوكيلات التجارية الكبرى للشركات متعددة الجنسية[٢].

٢- الفساد الصغير (الأفقي) minor corruption، وهو يعني إساءة استعمال السلطة الموكولة للموظفين العموميين العاديين الذين لا يشغلون وظائف عليا، ومثال ذلك ما حدث في بنجلاديش حيث كشفت دراسة أن ٤٤٪ من الذين شملهم الاستطلاع ذكروا أنهم وقعوا ضحية الفساد في مراكز الصحة العامة[٣]، وأن ٣٩٪ ذكروا أنهم يعانون من مشاكل مماثلة مع نظام التعليم العام[٤]، وعادةً ما يمارس هذا النوع من الفساد من فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، وأسبابه تعود إلى الحاجة

(1) http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/241cd745-315f-4ea5-a1b4-84a7bc66db50

(٢) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) هناك آثار للفساد في القطاع الصحي لا تتعلق فقط بالتكاليف المالية بل تمتد إلى الرعاية الصحية والبنية التحتية والتمويل وغيرها من القطاعات الخدمية التي يمكن أن تصل للمواطن، راجع المقال، Tim K Mackey and Bryan A Liang, Mackey, "Combating Healthcare Corruption and Fraud with Improved Global Health Governance", BMC International Health & Human Rights,(2012, Vol. 12 Issue 1, pp23-29), http://www.biomedcentral.com/1472-698X/12/23

(4) Rosie Slater, Ibid.

وانظر أيضاً في الفساد الصغير الذي يلجأ إليه المواطن للحصول على حقه الذي تعرقله قوى الفساد، والفساد الكبير الذي يعني لجوء البعض للحصول على مزايا تفوق ما يستحقونه فعلاً في ضوء النظم القانونية والإدارية، حسين محمود حسن، مرجع سابق، ص٣٧.

المادية للموظف مما يدفعه إلى أخذ الرشوة مقابل تأديته للخدمة المنوطة به أو التعجيل بأداء الخدمة[١].

٣- الفساد في القطاع العام، والمتمثل في الحكومة ووحداتها المحلية، والتي تستخدم المال العام لتقديم الخدمات لعامة الشعب لتحسين حياتهم دون النظر لتحقيق الأرباح، وأمثلة هذا النوع من الفساد، التعسف في استعمال السلطة الموكلة إليهم لتحقيق مكاسب خاصة[٢]، ويندرج تحت هذا النوع العديد من الأعمال منها[٣]:

أ- **الرشوة،** وتعني استغلال الموظف وظيفته للحصول على مكاسب خاصة أو أي مزايا تجعله يتاجر بوظيفته كتلقي هدايا أو قروض أو رسوم، ومن ذلك أن أكثر من ١٥ ٪ من المشاركين في المسح الأسري الوطني في جواتيمالا أفادوا بأنهم دفعوا رشوة عند توصيل شبكة المياه العامة، وانتشر مثل هذا النوع في الدول العربية، حيث كشف استطلاع بأن ٣٦٪ من المصريين دفعوا رشوة لإحدى الإدارات الحكومية، و٤١٪ في الجزائر و٣٧٪ في الأردن و٦٢٪ في ليبيا و٤٩٪ في المغرب و٧٤٪ في اليمن، بينما وصلت ١٢٪ في فلسطين و١٧٪ في السودان و١٨٪ في تونس[٤].

ب- **الاختلاس،** وهو استيلاء الموظف على الأموال التي تحت إمرته دون وجه حق لتحقيق مصالحه الخاصة، ومن ذلك إدانة الرئيس السابق لشركة هيونداي

(١) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(2) Rosie Slater, Ibid.

(٣) راجع كل من، ابتسام عبد الرحمن حلواني، «كيف نحصن موظفينا ضد الفساد الإداري»، المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية- لبنان، ٢٠٠٢)، ص ٤١٨-٤١٩، Rosie Slater Ibid.

(4) http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/241cd745-315f-4ea5-a1b4-84a7bc66db50

موتورز «تشونغ مونغ كو» عام ٢٠٠٧ باختلاس ١١٠ مليون دولاراً من أموال الشركة.

ج- **الرعاية**، وهي شكل من أشكال المحسوبية بمقتضاها يتم اختيار أشخاص لتولي وظائف بالجهاز الحكومي بصرف النظر عن مؤهلاتهم اعتماداً على انتماءاتهم السياسية على سبيل المثال، ما حدث في كينيا، هارامبي من استخدام تبرعات الأفراد من قبل السياسيين لكسب أصوات الناخبين والحفاظ على ولائهم بدلاً من إنشاء مشاريع تنموية تفيد المجتمع(١).

د- **محاباة الأقارب**، وهي أيضاً شكل من أشكال المحسوبية حيث يستخدم شخص ما منصبه الرسمي في تعيين أقارب له أو أصدقاء بالرغم من عدم صلاحيتهم لشغل الوظيفة، مثال ما حدث في المفوضية الأوروبية من استغلال المفوض للبحوث والتعليم إديث كريسون، رئيسة الوزراء الفرنسية السابقة لوظيفتها وتعيين طبيب أسنان لعمل تقارير عن بحوث الإيدز بالرغم من عدم صلاحيته لتولي هذا المنصب(٢)، ومن تعيين أبناء القضاة في السلك القضائي المصري بالرغم من عدم صلاحية الكثيرين منهم والتأكيد من رئيس نادي القضاة باستمرار تعيينهم ولن تستطيع قوة وقف هذا التعيين(٣).

ه- **الهدايا الغلال**، وهي التي يتم تبادلها بين المرؤوسين ورؤسائهم طمعاً في أشياء أخرى يتم استيعابها ضمنياً.

ويرى البعض أن أنواع الفساد هذه أصبحت تقليدية قديمة، وظهرت بجوارها أنواعاً أخرى مستحدثةً مع ظهور العولمة وانفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حركة الأموال، إذ وجدت ضمن ثقافة الفساد مسميات أخرى تدخل في باب العمولة

(1) Rosie Slater, Ibid.
(2) op. cit.
(3) http://gate.ahram.org.eg/News/182259.aspx

والتسهيلات والنسب المئوية والتي قد تشمل أحياناً دفع تكاليف رحلات ترفيهية ومنح دراسية وحفلات تكريمية ومآدب ومكافآت وغيرها من الأشكال[1] التي لا تقع تحت حصر.

ثالثاً: أسباب الفساد:

تتعدد الأسباب المؤدية إلى الفساد خاصةً في القطاع الحكومي ومن هذه الأسباب[2]:

١- الرغبة في الحصول على المقابل المادي في ظل الأجور المتدنية.

٢- عدم خشية الموظف من العقاب لعدم تناسب الجزاء القانوني مع الجريمة المرتكبة.

٣- استغلال جهل الأفراد بالقانون وخاصةً طبقة الفقراء والأميين.

٤- المنافسة غير المشروعة في المجال التجاري بين رجال الأعمال، ورشوتهم مسؤولي الحكومة.

٥- الاستعداد النفسي عند بعض الأفراد لأسباب فردية للانحراف الخُلقِي وقبول العمل الفاسد.

وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب الفساد إلى:

١- أسباب ذاتية أو داخلية، تتعلق بالشخص ذاته أو الجهة ويدخل ضمنها الأسباب القانونية، من سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل، أو غموض القوانين وتعارضها في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى عدم تحديد المسؤولية وسيطرة أفراد قلائل على الأجهزة الحكومية، وهذه

(١) هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) للمزيد حول أسباب الفساد راجع،

Wycliffe Amukowa, Ibid, p485, also, G.S.Venumadhava and Sanjeeva N. Alur, Ibid, pp2-3.

تعتبر من أكثر الأسباب انتشاراً في الدول العربية[1] حيث تعد في طليعة هذه الأسباب أزمة المؤسسية في العمل من حيث عدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم سير العمل داخل الجهات خاصةً الحكومية، وسيطرة نماذج الإدارة الاستعمارية فيها من حيث صدور القرارات بصورة فردية وتحكمية دون النظر للصالح العام، ومن عدم تطبيق السياسات التشريعية أو ضعفها.

٢- **أسباب اجتماعية خارجية، ومنها:** الأسباب التربوية السلوكية من عدم الاهتمام بغرس مبادئ القيم والأخلاق الدينية لدى الأطفال مما يؤدى بهم بعد الكِبَرِ إلى عدم اللامبالاة وقبول الرشى وعدم احترام القوانين، وأسباب اجتماعية تتعلق بتقسيم المجتمع إلى طبقات معينة تستأثر بمزايا مالية، أو سلطة، أو تقسيمها إلى مناطق جغرافية تتمتع بهذه المزايا، والأسباب الاقتصادية، منها معاناة كثير من موظفي الدول ـ خاصة في الدول النامية ـ من نقص في الرواتب والمزايا المالية مما يدفعهم إلى تعويض النقص بقبول الهدايا والرشوة، وأيضاً الأسباب السياسية، مثل التغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة من ديمقراطية إلى ديكتاتورية والعكس مما يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي بما يهيئ للفساد[2].

رابعاً: آثار الفساد:

تكمن خطورة الفساد فيما يرتبه من آثار على مسيرة التنمية، فمن الناحية الاقتصادية يؤدي الفساد إلى عجز الموازنة العامة الذي يكلف الدول بلايين

(١) محمد الذنيبات، «نقاط الدخول الفعال لمكافحة الفساد»، المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ٤٢٣.

(٢) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص ٢٣٩، وللمزيد عن أسباب الفساد راجع كل من، حسين محمود حسن، مرجع سابق، ص ٣٨، عامر عاشور أحمد، مرجع سابق، ص ٢١١، فتحي الطاهر التريكي، مرجع سابق، ص ٢٧١، خالد محمد الخميس العبيدلي، مرجع سابق، ص ١٠٧

الـدولارات، وارتفـاع تكلفـة خـدمات المـواطنين، وإعاقـة التنميـة الاقتصـادية فيهـا[1]، ومـن الناحيـة الاجتماعيـة يـؤدي الفسـاد إلى زيـادة شـعور الأفـراد باللامبـالاة والسـلبية ويقتـل لـديهم الرغبـة في الإنجـاز وأداء الواجبـات وانتشـار الجريمـة نتيجـة انهيـار القـيم الأخلاقيـة[2]، بالإضـافة إلى أن الفسـاد يترتـب عليـه مجموعة من الآثار أهمها[3]:

١- تزايـد الفقـر وتراجـع العدالـة الاجتماعيـة، وتـدني مسـتوى المعيشـة نتيجـة تركـز الثـروات والسـلطات في أيـدي عـدد قليـل مـن الأفـراد عـلى حسـاب الأكثرية.

٢- ضـياع أمـوال الدولـة التـي يمكـن اسـتغلالها في مشـاريع تهـم المـواطنين جميعـاً نتيجة سرقتها أو تبذيرها لغايات شخصية تخدم عدد قليل من الأفراد.

٣- فقـدان الثقـة في النظـام الاجتماعـي السـياسي لقاعـدة عريضـة مـن الأفـراد، وفقـدانهم شـعور المواطنـة، بالإضـافة إلى هجـرة العقـول والكفـاءات نتيجـة لهذا الوضع المتردي.

---

(١) عرفت التنمية في بداية نشأتها بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في دخل الفرد عبر الزمن ومن الوجهة الاقتصادية لمفهوم التنمية فان العامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي، هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ٧٧، وراجع أيضاً في الآثار الاقتصادية للفساد،
J. F. Adebisi, Ibid, p66.

(٢) طارق سعد، «مكافحة الفساد الإداري» ملتقى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي، تجارب عربية، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية-ماليزيا، ٢٠١١)، ص ص ١٦٧-١٦٨.

(٣) محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص ٢٤٢، وأيضاً، عامر عاشور أحمد، مرجع سابق، ص٢١٦، وللمزيد حول مجالات الفساد سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التشريعية أو التعليمية أو الفردية، راجع،
G.S.Venumadhava and Sanjeeva N. Alur, Ibid, pp3-4, also, Wycliffe Amukowa, Ibid, p487.

٤- انخفاض إنتاجية الدولة كماً ونوعاً، وضعف الأداء العام للموظفين نتيجة لشعورهم بالإحباط وعدم الرضا من الأوضاع السائدة في بلدانهم.

٥- انخفاض الروح المعنوية للموظفين، وانعدام روح المبادرة والابتكار بسبب عدم تكافؤ الفرص والتمييز بينهم على أسس غير موضوعية في التعيين والترقية، وكذا شعور قطاعات كبيرة من المواطنين بعدم الرضا عن أداء الموظفين لتعرضهم للابتزاز والمساومة حتى يحصلوا على الخدمات العامة في بلدانهم.

٦- انهيار منظومة القيم والأخلاق بسبب انتشار ثقافة الفساد بأشكاله المختلفة من رشوة وسرقة المال العام.

٧- عدم احترام القوانين واللوائح نتيجة تهاون المسؤولين في تطبيقها على المخالفين.

أما عن تكلفة الفساد فهي من الأمور غاية في الصعوبة أن يتم حسابه بِلُغةِ الأرقام والإحصاءات خاصةً في ظل حالات عدم تعاون الدول التي يجري قياس الفساد فيها، وبشأن تحديد قيمة التكاليف الفعلية التي يتكبدها المجتمع جراء الفساد يكاد يكون من المستحيل تحديدها، وهناك عدد قليل من التقديرات على المستوى العالمي لتكاليف الفساد، فقد قدر البنك الدولي تكلفة الرشوة في عام ٢٠٠٤م، على مستوى العالم بأكثر من تريليون دولار سنويًا (١٠٠٠ بليون دولار)، وذلك باستخدام بيانات ٢٠٠١- ٢٠٠٢ (حين كان حجم الاقتصاد العالمي أكثر من ٣٠ تريليون دولار)، وهذا المبلغ لا يتضمن اختلاس أو سرقة الأموال العامة، ويمثل هذا المبلغ جزءاً صغيراً من التكاليف المباشرة وغير المباشرة للفساد، فضلاً عن تكاليف الفوائد الهائلة التي يمكن أن تعود على المجتمع مقابل الالتزام بمكافحة الفساد[1].

(١) جون د. وليفان، «البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد»، قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (الدليل السابع)، ص٧، وراجع موقع البنك الدولي، http://go.worldbank.org/VI88GKE5W0

ونظراً لقلة الإحصاءات التي تتناول الفساد في الدول العربية فقد تناول الباحث واقع الدول العربية من حيث درجة الفساد في مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وطرق الوصول للشفافية والنزاهة المنشودة، ومن ثم تعديل درجتها في هذا المؤشر عن طريق اتباع الحوكمة وعلاقتها بمكافحة الفساد وهو ما سيكون موضوع المبحث التالي.

المبحث الرابع
العلاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد في الدول العربية

يوجد ارتباط وثيق بين الحوكمة ومكافحة الفساد، من منطلق أن مبادئ الحوكمة لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود الفساد، بل إن هذه المبادئ مهمتها الأساسية هي محاربة الفساد، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الحوكمة دون دراسة الفساد، وبالرجوع إلى بداية نشأة الحوكمة، نجد أنها ظهرت نتيجةً لتفشي وانتشار الفساد والذي راحت ضحيته كبريات الشركات خاصةً في الولايات المتحدة وعلى رأسها الشركة العاملة في مجال الطاقة «إنرون **Enron** » والذي تبعها انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم «شركة آرثر اندرسون **Arthur Andersen**» لثبوت تورطها في القوائم المالية لشركة إنرون، وإشهار إفلاس بنك «ليمان براذرز»، رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة ٢٠٠٨ نتيجة لخسائره مليارات الدولارات في الرهن العقاري، وسوف نتناول في هذا المبحث تقارير منظمة الشفافية الدولية حول انتشار الفساد في الدول العربية لعدم تطبيق مبادئ الحوكمة، وسبل هذه الدول تجاه تطبيق الحوكمة على النحو التالي:

أولاً: تقارير منظمة الشفافية الدولية حول انتشار الفساد في الدول العربية لعدم تطبيق مبادئ الحوكمة «دراسة تحليلية»:

لم تغفل منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام ٢٠١٢ الارتباط بين الحوكمة والفساد، إذ حصلت بعض الدول التي على أعلى درجات الشفافية ـ ٩٠ نقطة ـ نتيجةً لاتباع مبادئ الحوكمة، والتي من أهمها الوصول السريع والسهل للمعلومات واتباع قواعد حاكمة لسلوكيات العاملين في المناصب العامة، والعكس من ذلك احتلت معظم الدول العربية أعلى درجات الفساد في ذات التقرير نتيجة لبعدها عن هذه المبادئ، وهذا يدعو الباحث إلى ضرورة تناول تقارير المنظمة عن أعوام ٢٠١٠ –

٢٠١٢ أي قبل وبعد الثورات العربية عام ٢٠١١م[١] والربط بينهم لمعرفة مدى تقدم الدول العربية في تطبيق مبادئ الحوكمة من عدمه، وذلك باستخدام المقارنة بين وضع الدولة قبل الثورة بعام الثورة ثم بالعام الذي يليه على النحو التالي:

جدول رقم (١)

ترتيب الدول العربية في تقارير منظمة الشفافية الدولية عن الأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢م

م	الدولة	ترتيبها عربياً			ترتيبها عالمياً			نقاط مؤشر مدركات الفساد من أصل ١٠٠ نقطة		
		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١	قطر	١	١	١	١٩	٢٢	٢٧	٧٧	٧٢	٦٨
٢	الإمارات	٢	٢	١	٢٨	٢٨	٢٧	٦٣	٦٨	٦٨
٣	البحرين	٤	٣	٣	٤٨	٤٦	٥٣	٤٩	٥١	٥١
٤	الأردن	٥	٦	٤	٥٠	٥٦	٥٨	٤٧	٤٥	٤٨
٥	عمان	٣	٤	٥	٤١	٥٠	٦١	٥٣	٤٨	٤٧
٦	السعودية	٥	٧	٦	٥٠	٥٧	٦٦	٤٧	٤٤	٤٤
٧	الكويت	٧	٥	٦	٥٤	٥٤	٦٦	٤٥	٤٦	٤٤
٨	تونس	٨	٨	٨	٥٩	٧٣	٧٥	٤٣	٣٨	٤١
٩	المغرب	٩	٩	٩	٨٥	٨٠	٨٨	٣٤	٣٤	٣٧
١٠	جيبوتي	١٠	١٠	١٠	٩١	١٠٠	٩٤	٣٢	٣٠	٣٦
١١	الجزائر	١٢	١١	١١	١٠٥	١١٢	١٠٥	٢٩	٢٩	٣٤
١٢	مصر	١١	١١	١٢	٩٨	١١٢	١١٨	٣١	٢٩	٣٢
١٣	موريتانيا	١٥	١٥	١٣	١٤٣	١٤٣	١٣٣	٢٣	٢٤	٣١
١٤	لبنان	١٣	١٤	١٤	١٢٧	١٣٤	١٢٨	٢٥	٢٥	٣٠
١٥	سوريا	١٣	١٣	١٥	١٢٧	١٢٩	١٤٤	٢٥	٢٦	٢٦
١٦	اليمن	١٦	١٦	١٦	١٤٦	١٦٤	١٥٦	٢٢	٢١	٢٣
١٧	ليبيا	١٦	١٧	١٧	١٤٦	١٦٨	١٦٠	٢٢	٢٠	٢١
١٨	العراق	١٩	١٨	١٨	١٧٥	١٧٥	١٦٩	١٥	١٨	١٨
١٩	السودان	١٨	١٩	١٩	١٧٢	١٧٧	١٧٣	١٦	١٦	١٣
٢٠	الصومال	٢٠	٢٠	٢٠	١٧٨	١٨٢	١٧٤	١١	١٠	٨

*** المصدر: إعداد الباحث «اعتماداً على تقارير منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٠-٢٠١٢م»**

(١) راجع موقع منظمة الشفافية الدولية بخصوص تقارير ٢٠١٠ -٢٠١٢م،
http://www.transparency.org/ research/cpi/overview

ويتضح من الجدول رقم (١) ارتفاع درجة الفساد بالإضافة إلى عدة مؤشرات نتناولها على النحو التالي:

١- وضع الدول العربية قبل وبعد الثورات العربية:

- **قطر:** احتلت المرتبة ١٩ عالمياً في ٢٠١٠ في تقرير منظمة الشفافية الدولية قبل عام الثورات العربية وفقدت في العام التالي له ثلاث درجات لتصل إلى المرتبة ٢٢ واستمر فقدها – ٥ درجات أخرى – عام ٢٠١٢ لتستقر عند المرتبة ٢٧ عالمياً، وعلى الصعيد العربي احتفظت بصدارة الترتيب العربي.
- **الإمارات:** تعتبر الإمارات من الدول العربية التي تحسن ترتيبها العالمي ومؤشرها بعد الثورات العربية إذ احتفظت في عام ٢٠١١ بترتيبها السابق وهو ٢٨ عالمياً، وصعد ترتيبها العالمي في العام التالي بمقدار درجة واحدة لتحتل المرتبة ٢٧ عالميا بالتساوي مع دولة قطر، وارتفع مؤشرها ٥ نقاط عام ٢٠١١ ليصل ٦٨ نقطة بدلاً من ٦٣ عام ٢٠١٠، وليثبت المؤشر عند ٦٨ نقطة عام ٢٠١٢، وبذلك تنتقل مع قطر من المرتبة الثانية إلى المرتبة الأولى عربياً.
- **البحرين:** تقدمت البحرين في ترتيبها العالمي درجتين عام ٢٠١١ في المرتبة ٤٦ عالمياً بدلاً من ٤٨ عام ٢٠١٠، إلا إنها فقدت ٧ درجات عام ٢٠١٢ ليصبح ترتيبها ٥٣ عالمياً، وعن مؤشرها في مدركات الفساد ارتفع بمقدار نقطتين عام ٢٠١١ لتحتفظ به عام ٢٠١٢ ويستقر عند ٥١ نقطة، وعلى الصعيد العربي تعدل ترتيبها عام ٢٠١١ إلى المرتبة الثالثة عربيا بدلاً من الرابعة عام ٢٠١٠.
- **الأردن:** تأثرت الأردن بعام الثورات العربية إذ فقدت ٦ درجات عام٢٠١١ ودرجتين عام ٢٠١٢ ليستقر في المرتبة ٥٨ بعدما كان في المرتبة ٥٠ عام ٢٠١٠، وأما عن نقاط مؤشره فقد كانت ٤٧ نقطة انخفضت بمقدار نقطتين عام ٢٠١١

ارتفعت عام ٢٠١٢ بمقدار نقطة واحدة، وعن ترتيبه العربي كان ترتيبه ٢٠١٠ الخامس انخفض ٢٠١١ إلى السادس ثم عاود الصعود مرة أخرى ٢٠١٢ ليحتل المرتبة الرابعة بعد كل من قطر والإمارات والبحرين.

- **عمان:** تعتبر عمان من الدول التي تأثرت كثيراً حيث كانت تحتل المرتبة ٤١ عالمياً عام ٢٠١٠ فقدت في العام التالي له ٩ درجات واستمر نزيف هبوطها في الترتيب العالمي ١١ درجة أخرى عام ٢٠١٢ ليصل ٢٠ درجة قبل وبعد الثورات العربية، وعن مؤشرها انخفض ٥ نقاط عام ٢٠١١ بعد أن كانت عند ٥٣ عام ٢٠١٠ ليصبح ٤٨ انخفض نقطة واحدة ٢٠١٢ ليستقر عند ٤٧ نقطة، وهذا الانخفاض العام أثر على ترتيبه العربي بعدما كانت في المرتبة الثالثة عام ٢٠١٠ انخفض إلى المرتبة الرابعة عام ٢٠١١ ثم المرتبة الخامسة عام ٢٠١٢.
- **السعودية:** تأثرت السعودية كما هو حال عمان بتقرير منظمة الشفافية الدولية إذ كانت تحتل المرتبة ٥٠ عالمياً عام ٢٠١٠ فقدت في عام الثورات ٧ درجات ثم فقدت مرة أخرى ٩ درجات لتستقر في المرتبة ٦٦ عام ٢٠١٢، وعن مؤشرها في مدركات الفساد انخفض ٣ نقاط عام ٢٠١١ ليصبح ٤٤ نقطة بعد أن كان عند ٤٧ نقطة عام ٢٠١٠ واحتفظت بنقاطها ٤٤ عام ٢٠١٢، وعن ترتيبها العربي فقدت المرتبة الخامسة عربياً عام ٢٠١١ لتحتل المرتبة السابعة ثم صعدت مرة أخرى إلى المرتبة السادسة عام ٢٠١٢ بالتساوي مع الكويت في الترتيب العربي.
- **الكويت:** لم تتأثر الكويت بعام الثورات العربية إذ حافظت على ترتيبها ٥٤ عام ٢٠١١، إلا إنها هوت مرة واحدة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٢ درجة لتصل في المرتبة ٦٦، وعن مؤشرها تحسن بمقدار نقطة واحدة عام ٢٠١١ لم يلبس أن فقدت نقطتين عام ٢٠١٢ ليستقر عند ٤٤ نقطة، وعن مكانتها العربية كانت تحتل المرتبة

السابعة عربياً عام ٢٠١٠ صعدت إلى المرتبة الخامسة عام ٢٠١١ انخفض مرة أخرى عام ٢٠١٢ لتستقر في المرتبة السادسة عربياً بالتساوي مع السعودية.

- **تونس:** تأثرت تونس بفعل الثورة التي انطلقت شرارتها من عندها إلى باقي الدول العربية الأخرى، إذ فقدت ١٤ درجة مرة واحدة عام ٢٠١١ ليصبح ٧٣ بدلاً من ٥٩ عام ٢٠١٠، وفقدت مرة أخرى درجتين عام ٢٠١٢ ليصل مجموع الفقد ١٦ درجة، وبشأن مؤشرها انخفض ٥ نقاط عام ٢٠١١ ليصل ٣٨ نقطة ارتفع بعدها بمقدار ٣ نقاط عام ٢٠١٢ ليستقر عند ٤١ نقطة، وعلى الصعيد العربي ظلت محتفظة بمرتبتها الثامنة على مدار الثلاثة أعوام.
- **المغرب:** تحسن ترتيب المغرب عام الثورات بمقدار ٥ درجات ليصبح في المرتبة ٨٠ بدلاً من ٨٥ عام ٢٠١٠، غير أنه ما لبس أن انخفض ٨ درجات عام ٢٠١٢ ليستقر في المرتبة ٨٨عالمياً، وعن مؤشر المغرب لم يتأثر عام ٢٠١١ إذ احتفظ بنقاطه عند ٣٤ نقطة ارتفع بعدها ٣ نقاط ليستقر عند ٣٧ نقطة عام ٢٠١٢، وعلى الصعيد العربي احتفظت بمرتبتها السابعة على مدار الثلاثة أعوام.
- **جيبوتي:** تأثرت جيبوتي بثورات الربيع العربي إذ انخفض ترتيبها العالمي من المرتبة ٩١ إلى ١٠٠ وذلك بفقدها ٩ درجات، إلا إنه سرعان ما تحسن ترتيبها مرة أخرى عام ٢٠١٢ لتستقر في المرتبة ٩٤، وأما عن مؤشرها فقد انخفض بمقدار نقطتين عام ٢٠١١ من ٣٢ إلى ٣٠ نقطة تعدل بعدها عام ٢٠١٢ ليستقر عند ٣٦ نقطة، وبشأن ترتيبها العربي فهي تحتفظ بالمرتبة العاشرة قبل وبعد الثورات العربية.
- **الجزائر:** فقدت أثناء الثورات العربية ٧ درجات باحتلالها المرتبة ١١٢ عالمياً عام ٢٠١١ بدلاً من المرتبة ١٠٥ عام ٢٠١٠، إلا أنها سرعان ما عادت ٢٠١٢ لمرتبتها السابقة عام ٢٠١٠، وبالنسبة لمؤشرها فقد تحسن بارتفاعه ٤ نقاط عن

عامي ٢٠١٠، ٢٠١١ الذي كان مستقرا عند ٢٩ نقطة ليصبح ٣٤ نقطة، وعلى الصعيد العربي تحسنت أيضاً مرتبتها بمقدار درجة واحدة لتأخذ مكانة مصر في الترتيب العربي وهي المرتبة الحادية عشر بدلاً من الثانية عشر.

- **مصر:** تعد مصر إحدى دول الربيع العربي، وقد تأثرت كثيراً بفعل الثورة فيها إذ تراجعت ١٤ درجة عام ٢٠١١، واستمر تراجعها في الترتيب العالمي ٦ درجات أخرى عام ٢٠١٢ لتستقر في المرتبة ١١٨، وعن مؤشرها ارتفع عام ٢٠١٢ بمقدار ٣ نقاط عن عام ٢٠١١ ليستقر عند ٣٢ نقطة، وعن مرتبتها العربية تغيرت من الحادية عشر إلى المرتبة الثانية عشر.
- **موريتانيا:** تعد موريتانيا من الدول التي لم تتأثر بالثورات العربية إذ احتفظت بترتيبها السابق عام ٢٠١١ عند المرتبة ١٤٣ وفي عام ٢٠١٢ تحسن ترتيبها بمقدار ٢٠ درجة مرة واحدة لتستقر في المرتبة ١٢٣، وبشأن مؤشرها ارتفع نقطة واحدة عام ٢٠١١ و٧ نقاط عام ٢٠١٢ ليستقر عند ٣١ نقطة، وعن ترتيبها العربي تحسن أيضاً بمقدار درجتين لتحتل المرتبة ١٣ في عام ٢٠١٢ بدلاً من ١٥ عن عامي ٢٠١٠، ٢٠١١ وتشغل مرتبة سوريا السابقة.
- **لبنان:** تأثرت لبنان بعام الثورات إذ تراجعت ٧ درجات من ١٢٧ إلى ١٣٤، ولكن سرعان ما عاودت تقترب من مكانتها السابقة عام ٢٠١٢ بحصولها على المرتبة ١٢٨، وعن مؤشرها لم يتأثر عام ٢٠١١ إذ ظل عند ٢٥ نقطة ارتفع بعدها عام ٢٠١٢ بمقدار ٥ نقاط ليستقر عند ٣٠ نقطة، وعن ترتيبها العربي تراجعت عام ٢٠١١ مرتبة واحدة لتثبت عليها عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ عند المرتبة الرابعة عشر.
- **سوريا:** لم تتأثر سوريا كثيراً بفعل الثورات العربية عام ٢٠١١ إذ فقدت مرتبتين فقط من ١٢٧ إلى المرتبة ١٢٩، لكن سرعان ما هوت مرتبتها عالمياً بفعل

استمرار ثورتها إذ فقدت عام ٢٠١٢ خمسة عشر درجة لتصل إلى المرتبة ١٤٤، وبالنسبة لمؤشرها لم يتأثر بل ارتفع نقطة واحدة عن عام ٢٠١٠ إلى ٢٦ نقطة بدلا من ٢٥ نقطة وليحتفظ بها عام ٢٠١٢. وعلى الصعيد العربي أخذت موريتانيا مكانة سوريا في ترتيبها إذ انخفض ترتيبها من المرتبة ١٣ عام ٢٠١٠، ٢٠١١ إلى المرتبة ١٥ عربياً عام ٢٠١٢.

- **اليمن:** تعد اليمن من دول الربيع العربي التي قامت بها الثورات، وقد تأثرت كثيراً إذ فقدت ١٤ مرتبة مرة واحدة عام ٢٠١١ لتحتل المرتبة ١٦٤ بدلاً من ١٤٦ عام ٢٠١٠، لكن سرعان ما استعادت عافيتها في الترتيب العالمي مرة أخرى بعد الاستقرار النسبي عام ٢٠١٢ ليستقر في المرتبة ١٥٦. وعن مؤشرها انخفض بمقدار نقطة واحدة عام ٢٠١١ إلى ٢١ نقطة ارتفع بعدها بمقدار نقطتين ليستقر عام ٢٠١٢ عند ٢٣ نقطة، وعلى المستوى العربي لم تتأثر إذ احتفظت بالمرتبة ١٦ في الأعوام الثلاث ٢٠١٠-٢٠١٢.
- **ليبيا:** تعد ليبيا أيضاً من دول الربيع العربي التي قامت بها الثورات العربية وقد تأثرت كثيراً في الترتيب العالمي إذ فقدت مرة واحدة ١٢ درجة عام ٢٠١١ عند المرتبة ١٦٨ بدلاً من ١٤٦ عام ٢٠١٠، ولكن سرعان ما تحسنت مرتبتها مرة أخرى بعد نجاح ثورتها إذ تقدمت ٨ درجات لتستقر عند المرتبة ١٦٠ عام ٢٠١٢، وعن مؤشرها فقد انخفض بمقدار نقطتين عام ٢٠١١ عند ٢٠ بدلاً من ٢٢ نقطة عام ٢٠١٠ وبعدها ارتفع بمقدار نقطة واحدة عام ٢٠١٢ ليستقر عند ٢١ نقطة، وعلى المستوى العربي انخفض ترتيبها عن عام ٢٠١٠ بمقدار مرتبة واحدة لتستقر عند المرتبة ١٧ عربياً عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ بدلاً من المرتبة ١٦ عام ٢٠١٠.

- **العراق:** سيتم تناول العراق والدول التي تليها ضمن أكثر عشر دول العالم الأكثر فساداً حيث ورد ترتيبها عن أعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ في ذيل مؤشر مدركات الفساد وخلال هذه الأعوام، احتلت العراق المرتبة الثامنة في عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ ضمن الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم بعدما كان ترتيبها الرابع عام ٢٠١٠ ضمن هذه القائمة، وذلك بحصولها على ١٨ نقطة عن عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ بعد أن حصلت عام ٢٠١٠ على ١٥ نقطة فقط. وهي تمثل المرتبة ١٨ عربياً عن عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ بعد أن كانت تحتل المرتبة قبل الأخيرة عام ٢٠١٠.
- **السودان:** تقع السودان ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم إذ كانت تحتل المرتبة ٧ عام ٢٠١٠ بالتساوي مع كل من تركمانستان وأوزباكستان بحصولهم على ١٦ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة، واحتفظت عام الثورات بنفس المرتبة السابعة ومع نفس هذه الدول السابقة - تركمانستان وأوزباكستان - بحصولهم على ١٦ نقطة، وفي عام ٢٠١٢ انخفض ترتيبها إلى المرتبة ٤ ضمن أكثر دول العالم فساداً بحصولها على المرتبة ١٧٣ عالمياً بمقدار ١٣ نقطة، وعلى المستوى العربي تحتل المرتبة قبل الأخيرة.
- **الصومال:** تعد الصومال من أكثر دول العالم فساداً حيث تحتل المرتبة الأولى ضمن العشر الأُوَّل فساداً في العالم في الأعوام الثلاث قبل وبعد الثورات العربية، حيث إنها حصلت عام ٢٠١٠ على المرتبة الأخيرة من ١٧٨ دول جرى عليها الاستقصاء من منظمة الشفافية الدولية بحصولها على ١١ نقطة فقط من أصل ١٠٠ نقطة، وفي عام ٢٠١١ حصلت على المرتبة الأخيرة ١٨٢ بالتساوي مع كل من كوريا الشمالية بحصولهما على ١٠ نقاط، وفي عام ٢٠١٢ حصلت أيضاً على المرتبة الأخيرة ١٧٤ بالتساوي مع كل من أفغانستان وكوريا الشمالية بحصولهم

على ٨ نقاط فقط، وبطبيعة الحال تحتل أيضاً المرتبة الأخيرة عربياً وهي المرتبة العشرون قبل وبعد الثورات العربية.

٢- الارتفاع الشديد للفساد في معظم الدول العربية:

بالرجوع إلى الجدول رقم (١) تتضح عدة مؤشرات وهي:

- أن ٣ دول فقط حصلت على أكثر من ٥ درجات من أصل ١٠ درجات في مؤشر الفساد لعام ٢٠١٢م، وهي (قطر ٦,٨، الإمارات ٦,٨، البحرين ٥,١)
- أن الدول التي حصلت على أكثر من ٤ درجات وأقل من ٥ درجات وعددها خمس دول هي (الأردن ٤,٨، عمان ٤,٧، السعودية ٤,٤، الكويت ٤,٤، تونس ٤,١)
- أن ١٢ دولة عربية من أصل عشرين حصلت على أقل من ٤ درجات وهو يعني الارتفاع الشديد في مستوى الفساد وهي بالترتيب (المغرب ٣,٧، جيبوتي ٣,٦، الجزائر ٣,٤، مصر ٣,٢، موريتانيا ٣,١، لبنان ٣ درجات، سوريا ٢,٦، اليمن ٢,٣، ليبيا ٢,١، العراق ١,٨، السودان ١,٣، الصومال ٠,٨).

٣- مقدار تأثر الدول العربية بالثورات:

وهنا نتناول الإجابة عن التساؤل التالي: هل الدول التي قامت بها الثورات (تونس – مصر – ليبيا – اليمن – سوريا التي ما تزال الثورة قائمة) هي وحدها التي تأثرت بالثورات أم أن هناك دولاً عربية لم تقم بها ثورات انخفض مؤشرها في مجال الشفافية والنزاهة؟

بدايةً إذا تم النظر إلى تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١ بشأن الدول العربية لاعتقد البعض أن تحسناً سيحدث فيها خاصةً بعد الثورات التي قامت ضد الفساد، ولكن على العكس من ذلك انتقلت بعض الدول إلى درجة أسوأ مما كانت

عليه[1]، على الرغم من أن البعض كان يرى أن دولتي مصر وتونس ستكون قادرتان على معالجة كثير من المشكلات المتعلقة بالفساد وخاصة المساءلة والمحسوبية وخفض درجة الظلم، وهي من الأسباب الرئيسة في قيام الثورات[2]، أما عن ليبيا واليمن فقد جاء تقرير ٢٠١١ معرباً عن أنهما من بين أسوأ الدول أداءً في ترتيب المؤشر، ويعكس مدى انخفاض مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة بالإضافة إلى ازدياد المحسوبية وتحكم أقلية من الأفراد لمجريات الحياة الاقتصادية بالرغم من الموارد الغنية في تلك الدول[3]، وبشأن لبنان فإنه بالرغم من إصدارها للعديد من التشريعات المؤدية للإصلاح ومن مشاركة أكبر للمجتمع المدني إلا أن انتشار المحاباة فيها جعلها تحصل على درجة ضعيفة في المؤشر، أما عن العراق فبالرغم من أنها تتمتع باستقرار نسبي مقارنة بدول الربيع العربي، إلا أن انتشار الفساد في القطاع العام وأداء الجهاز الحكومي السيئ جعلها تحصل على درجة عالية من الفساد[4]، وبشأن الدول الخليجية فإنه بالرغم من ميلها إلى توزيع ثرواتها على أفرادها إلا أن مؤشر الفساد يدل على وجود الفقر وانتهاك حقوق الإنسان وخاصةً دولة البحرين وأن الاستقرار الاقتصادي ليس بديلاً عن حرية التعبير فيها[5]، وأما عن مقدار تأثر الدول العربية بالثورات سواء الدول التي قامت بها الثورات أم لم تقم بها فإننا سوف نتناول ذلك من خلال الجدول رقم (٢)، ورقم (٣) على النحو التالي:

(1) Arwa Hassan, "Corruption Perceptions Index 2011, After the Arab Spring", http://blog.transparency.org/2011/11/30/corruption-perceptions-index-2011-corruption-and-the-arab-world/

(2-5) op. cit.

جدول رقم (٢) مقدار تأثر الدول العربية بالثورات على ضوء تقارير منظمة الشفافية الدولية

م	الدولة	مقدار التأثر عالمياً في مؤشر منظمة الشفافية	ترتيبها العالمي عام ٢٠١٠	ترتيبها العالمي عام ٢٠١٢
١	قطر	انخفضت ٨ مراتب	١٩	٢٧
٢	الإمارات	ارتفعت مرتبة واحدة	٢٨	٢٧
٣	البحرين	انخفضت ٥ مراتب	٤٨	٥٣
٤	الأردن	انخفضت ٨ مراتب	٥٠	٥٨
٥	عمان	انخفضت ٢٠ مرتبة	٤١	٦١
٦	السعودية	انخفضت ١٦ مرتبة	٥٠	٦٦
٧	الكويت	انخفضت ١٢ مرتبة	٥٤	٦٦
٨	تونس	انخفضت ١٦ مرتبة	٥٩	٧٥
٩	المغرب	انخفضت ٣ مراتب	٨٥	٨٨
١٠	جيبوتي	انخفضت ٣ مراتب	٩١	٩٤
١١	الجزائر	لم تتأثر	١٠٥	١٠٥
١٢	مصر	انخفضت ٢٠ مرتبة	٩٨	١١٨
١٣	موريتانيا	ارتفعت ٢٠ مرتبة	١٤٣	١٢٣
١٤	لبنان	انخفضت مرتبة واحدة	١٢٧	١٢٨
١٥	سوريا	انخفضت ١٧ مرتبة	١٢٧	١٤٤
١٦	اليمن	انخفضت ١٠ مراتب	١٤٦	١٥٦
١٧	ليبيا	انخفضت ١٤ مرتبة	١٤٦	١٦٠

* **المصدر**: إعداد الباحث «اعتماداً على تقريري منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٠-٢٠١٢م»

جدول رقم (٣) الدول العربية التي تقع ضمن أكثر عشر دول فساداً في العالم ومقدار تأثرها بالثورات

م	الدولة	مقدار التأثر عالمياً في مؤشر منظمة الشفافية	الترتيب العالمي في عام ٢٠١٠ (أكثر عشر دول فساداً)	الترتيب العالمي في عام ٢٠١٢ (أكثر عشر دول فساداً)
١	العراق	تحسنت ٤ مراتب	٤	٨
٢	السودان	انخفضت ٣ مراتب	٧	٤
٣	الصومال	لم تتحسن (الأولى في الفساد)	١	١

*** المصدر: إعداد الباحث «اعتماداً على تقريري منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٠-٢٠١٢م»**

يتضح من الجدول ١، ٢، ٣ أن دول الربيع العربي التي قامت بها الثورات العربية لم يقتصر عليها الانخفاض في الشفافية والنزاهة - الغالب أن هذه الدول هوى مؤشرها مرة واحدة - غير أن الأمر هذا امتد لدول لم تقم فيها الثورات العربية ووصل بها الحال إلى الانحدار الشديد في مؤشر الفساد مثلما حدث لدولة عمان التي فقدت ٢٠ درجة، والسعودية التي فقدت ١٦ درجة، والكويت فقدت ١٢ درجة، وهي دول لم تقم فيها ثورات.

ومما سبق يتضح أن معظم الدول العربية سواء التي قامت بها الثورات أم لم تقم، تأثرت بالثورات مما زادت نسبة الفساد فيها، مما يرى الباحث معه أن الثورات لم تكون السبب الوحيد في انتشار الفساد في الدول العربية، مما يدعو إلى التكاتف بين جميع الدول العربية التي تعد وحدةً واحدةً يجب التضامن فيما بينها من أجل مواجهة ومكافحة الفساد، حيث إن ما يجري في أحدها تتأثر به باقي الدول العربية الأخرى، ودليل ذلك أن هناك دولاً عربية قامت بها الثورات انخفض بسببها ترتيبها العالمي في

مؤشر مدركات الفساد، وهذا الأمر امتد لدول الجوار وهي باقي الدول العربية التي لم تقم فيها الثورات، وهذا يعطي لنا مثالا حياً على ضرورة الوقوف صفاً واحداً تجاه هذا الخطر المحدق بها وهو الفساد، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات لمكافحة الفساد تخضع لها جميع الدول العربية، بالإضافة إلى إنشاء لجان على مستوى عالٍ لإدارة الأزمات التي تلحق بإحداها خشية من امتدادها إليها جميعاً، وهذا يعد من المصلحة العامة للدول العربية ككل.

ثانياً: سبل الدول العربية تجاه تطبيق الحوكمة:

لكي تُحقق الجهود العربية الهدف منها في خفض ومكافحة الفساد المنتشر بها يجب عليه تطبيق مبادئ الحوكمة سالفة الذكر[1]، وسوف نعرج بنموذج دولة سنغافورة التي طبقت هذه المبادئ فوصلت إلى أعلى مراتب الدول في مجال الشفافية والنزاهة حتى يكون مثالاً حياً أمام الدول العربية لكي تحذوا حذوها وتنتقل من ثم إلى المراتب الأولى في تصنيفات المنظمات الدولية، حيث استطاعت هذه الدولة أن تكون في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى عالٍ في مؤشر مدركات الفساد فقد وصلت الأولى عالمياً في عام ٢٠١٠ والخامس في عام ٢٠١٢م، بعد أن كانت من أكثر الدول فساداً، حيث قامت باتباع مبادئ الحوكمة من:

١- تخفيض عدد القوانين والإجراءات بحيث لا يسمح بانتهاك القوانين.

٢- دور قيادة الدولة في تقديم المثال والقدوة الحسنة لباقي أفراد المجتمع.

٣- العمل على القضاء على الفقر من خلال زيادة مرتبات الموظفين العموميين.

٤- العمل على محاسبة المسئولين وعلى رأسهم الوزراء، والذي يتقاضى فيه الوزير

(١) انظر المبحث الثاني.

ما يقرب من مائة ألف دولار، مما يخشى فقد عمله وراتبه المرتفع مما يضطره للشفافية في عمله والابتعاد عن الفساد(١).

وقد اتخذت سنغافورة أيضاً العديد الإجراءات التي تهدف إلى خفض الفساد والقضاء عليه، وهي ما بين إجراءات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وتشريعية وإدارية وتنظيمية(٢).

وبالإضافة إلى ضرورة مراعاة السبل السابقة التي اتبعتها دولة سنغافورة، يجب على الدول العربية إدخال إصلاحات جذرية وكبيرة في مختلف القطاعات والأخذ بعين الاعتبار التقارير الاسترشادية التي تصدرها الهيئات العالمية المسؤولة عن مكافحة الفساد إعمالاً لمبادئ الحوكمة، وأن الإصلاح في الدول العربية لن يتحقق إلا بالرجوع إلى ديننا الإسلامي الحنيف الذي وضع مجموعة من الأسس، والتي لا تتعارض معها الحوكمة، ومن أهمها(٣):

١. حسن الاختيار في التعيين أو ما يطلق عليه معايير التخصيص الأمثل للموارد البشرية، ومنها قول المولى عز وجل على لسان بنت شعيب ﴿**قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ**﴾[القصص: ٢٦]، وقوله ﷺ لأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما سأله تولي الإمارة، «يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»(٤).

---

(١) للمزيد حول تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد، نجلاء محمد إبراهيم بكر، «الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (مصر، ع ٣، ٢٠٠٩)، ص ص ٣١٤ -٣١٨.

(٢) للمزيد حول هذه الإجراءات راجع، هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤ -٢٠٩.

(٣) عبد الله بن حاسن الجابري، «الفساد الاقتصادي، أنواعه-أسبابه-آثاره وعلاجه»، مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي، (مصر، مج ٧، ع ٢١، ٢٠٠٣)، ص ٣٩.

(٤) صحيح مسلم «كتاب الإمارة» باب كراهة الإمارة بغير ضرورة، يحيي بن شرف أبو زكريا النووي، دار الخير، سنة النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، عن أبي ذر قال قلت يا رسول الله ألا تستعملني قال فضرب=> =بيده على منكبي ثم قال «يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها

٢. المساواة بين الأجر والإنتاجية، لمنع الإثراء بلا سبب، ففي هذه الحالة عندما يعلم العامل أنه سيتقاضى أجراً مقابل عمله سيضاعف من إنتاجيته.

٣. إعمال الرقابة الداخلية لدى المسلم، وارتباطه بالله عز وجل الذي يعلم السر والعلن ﴿**وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ**﴾[الملك:١٣].

ينوه الباحث هنا إلى ضرورة الاهتمام بعدة أمور أساسية يتحقق من خلالها النمو والتقدم للدول العربية في مجال الشفافية والنزاهة وهي لا غنى للحوكمة عنها وهي:

١. اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الفقر والقضاء عليه، حيث العلاقة الوثيقة بين الفقر والفساد، وخاصة في الدول النامية، حيث كشف تقرير المنظمة عام ٢٠٠٥ أن ثلثي دول العالم يعاني درجة عالية في الفساد، وهو ما يمثل خطورة بالغة تحتاج لمواجهة كبيرة للحد من الفقر، وأن المتضرر الرئيس من الفساد هم الشعوب خاصةً الأسر الفقيرة التي تضطر لرشوة الأطباء ورشوة الموظفين للحصول على المياه الصالحة للشرب، بالإضافة لعدم حصولهم على الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية ومن عدم الاهتمام بالبنية التحتية الأساسية للدولة، ولفساد القطاع العام بالغ الأثر في تدمير حياة الأفراد والمجتمعات ومن تهديد استقرار الدول وتفاقم الصراعات داخلها(١).

٢. أن طريق الإصلاح لن يتحقق في هذا الشأن إلا بإعادة توزيع الثروات، حيث إن الله سبحانه خلق الأرض وقدر فيها أقواتها حيث قال تعالى ﴿**وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا**﴾[فصلت:١٠]، وأن ما نعيشه الآن وتؤكده تقارير منظمة الشفافية من ارتفاع نسبة الفساد بسبب الفقر لهو خير دليل على أن ما تعانيه البلدان من فساد

بحقها وأدى الذي عليه فيها».

(١) موقع منظمة الشفافية، http://www.transparency.org/cpi2012/results

سببه الرئيس هو تحكم أقلية من الأفراد في أقوات جموع الشعب استغلالاً لمناصبهم نتيجةً لسوء استخدامهم للسلطة التي بين أيديهم.

٣. الاهتمام بالتعليم وذلك لتقديم أفضل أنواع التربية الأخلاقية، بالإضافة إلى إعمال القانون خاصة في مجالات التجارة والصناعة مع تشديد العقوبات بحيث تتناسب مع الأفعال الفاسدة المجرمة[١].

٤. إعطاء أولوية للوعي العام لجميع المواطنين مع بناء مؤسسات الدولة والتواصل بين الإرادة السياسية الحاكمة وأفراد الشعب ومكافحة الدولة لحالات الإفلات من العقاب وإصلاح الأنظمة القانونية والقضائية والنيابة العامة وإضفاء الطابع المهني على القطاع العام مع تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص[٢]، من منطلق تكاتف كل من القطاع العام والقطاع الخاص في النهوض بأوضاع البلاد في إطار قيادة الدولة[٣].

وبشأن بعض الجهود التي قامت بها الدول العربية نحو الإصلاح، فقد كانت لها جهوداً مباشرة إدراكاً منها بمدى خطورة الفساد وآثاره في تهديد الأمن والاستقرار وتقويض القيم الأخلاقية وتعريض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للخطر، فقامت منفردةً ومجتمعةً بانتهاج طرق للقضاء على الفساد أو حتى الحد منه[٤]، ومن هذه الجهود:

---

(1) G.S.Venumadhava and Sanjeeva N. Alur, Ibid, p5.
(2) J. F. Adebisi, Ibid, p67.
(٣) للمزيد حول مشاركة كل من القطاع العام والقطاع الخاص راجع، محمد محمود الذنيبات، «الشراكة بين القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات» منتدى المائدة المستديرة، الأدوار الجديدة للحكومة، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية - تركيا، ٢٠٠٨)، ص ص ١ -٧.
(٤) عبد القادر محمد قحطان، «الجهود العربية في مكافحة الفساد»، مركز الدراسات والبحوث، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، السعودية، ج ٢، ٢٠٠٣)، ص ٩٧٤.

١- **اعتماد معظم الدول العربية لاستراتيجيات وطنية،** الهدف منها الحد من الفساد والاتجاه نحو الشفافية والنزاهة وإعمال الرقابة على المؤسسات العامة والخاصة بها.

٢- **الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد،** الموقع عليها في القاهرة بتاريخ الحادي والعشرين من ديسمبر ٢٠١٠، والتي تستوحي أغلب نصوصها من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد(١).

٣- **المنظمة العربية لمكافحة الفساد،** وهي مؤسسة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح، تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي، من خلال التوعية بآثار الفساد المدمرة على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢).

٤- **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد،** وهي منظمة عربية غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، وتهدف بشكل أساسي إلى جمع البرلمانيين والناشطين بالشأن العام، وتقوية قدراتهم في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم القانون، تأسست المنظمة عام ٢٠٠٤، بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع

---

(١) وأهم ما جاء بالاتفاقية أنها، تطلب من كل دولة موقعة عليها أن تضع وتنفذ وترسخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وأن تقوم بمراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة للتأكد من مدى كفايتها لمحاربة الفساد، وأن تتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية على تعزيز وتطوير التعاون والمشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية لمنع الفساد، وتطلب من كل دولة إنشاء هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد مع توفير الاستقلالية والموارد البشرية والمادية لها، وضمان استقلالية القضاء والنيابة العامة ووضع قواعد سلوك خاصة لأعضاء هذين الجهازين المهمين تحصنهما من الفساد، وتشجع الاتفاقية مشاركة المجتمع، من خلال المنظمات غير الحكومية والإعلام، فضلاً عن تجريم الرشوة واستغلال السلطة والإتجار بالنفوذ وغيرها من الجرائم التي تطلب من الأعضاء وضعها في قوانينها،
http://www.alray-aam.net/index.php/rayaam-economy/rayaam-econom-topics/ray-aam-economy-affire/1260-arab-convention-against-corruption
وللمزيد حول الاتفاقية راجع، عبدالقادر محمد قحطان، مرجع سابق، ص ٩٩٠ وما بعدها.

(2) http://www.arabanticorruption.org

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1] **Programme on Governance In the Arab Region "POGAR".**

٥- **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR)**، وهو يعمل مع الحكومات والبرلمانات والأجهزة القضائية والجهات غير الحكومية العربية لتعزيز الحوكمة في المنطقة، وركز اهتمامه بموضوع مكافحة الفساد في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وذلك في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في البلدان العربية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[2].

وما يزال يحدو الباحث الأمل في تجاوز الأمة العربية محنتها من انتشار الفساد فيها ومن الرجوع إلى سابق عهدها الذي كانت عليه رائدةً في مجال النزاهة والشفافية، وخضوع الجميع لحكم القانون فهم أمام القانون سواء بحيث نتجاوز التكاليف التي يسببها الفساد، فهي تكاليف لا يمكن حصرها بالإضافة إلى آثاره المدمرة على الأجيال الحالية والمستقبلية.

(1) http://www.arpacnetwork.org/adefault.aspx
(2) http://www.undp-pogar.org/arabic/governance/anticorruption.aspx

نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث:

- ارتفاع نسبة الفساد على مستوى العالم حيث إن ثلثي الدول من بين ١٧٦ دولة دون مستوى ٥ درجات من مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢م.
- ارتفاع نسبة الفساد في الدول العربية حتى في دول الربيع العربي، والتي كان من المتوقع انخفاض نسبة الفساد فيها، كدولتي مصر وتونس.
- أن ارتفاع مؤشر الفساد في الدول العربية ليس سببه الوحيد الثورات العربية حيث ارتفع مؤشر الفساد في دول عربية أخرى بالخليج العربي لم تقم بها أي الثورات، وهو ما أكده مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٢م.
- انخفاض نسبة الفساد في الدول التي تطبق مبادئ الحوكمة، ومنها الدول الخمس الأول في تقرير منظمة الشفافية لعام ٢٠١٢م، حيث حصلت كل من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا على المرتبة الأولى بالتساوي برصيد ٩٠ نقطة، وحصلت السويد على المرتبة الرابعة برصيد ٨٨ نقطة، وسنغافورة على المرتبة الخامسة برصيد ٨٧ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة.
- لا يوجد تعريف محدد للفساد لتعدد جوانبه ومجالاته، غير أنه يوصف بأنه إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، كما ذهبت إلى ذلك كل من منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي.
- تعدد الآثار المترتبة على الفساد، وأبرزها الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية، وهجرة العقول والكفاءات إلى خارج الدولة.

- أن هناك فرصة أمام الدول العربية للحد من الفساد باتباع مبادئ الحوكمة وتعديل رتبتها في مؤشر منظمة الشفافية الدولية كما فعلت دولة سنغافورة، وهذا يعني ضرورة النظر في استراتيجيات مكافحة الفساد في هذه الدول وتطبيقها التطبيق السليم بكل شفافية ونزاهة.
- تعدد تعريفات الحوكمة غير أنها تراعي في تعريفها بُعدَيْن الأول اقتصادي إداري وفقاً لفكر البنك الدولي وبرنامج الإنماء الدولي والآخر سياسي يهتم بالإصلاح والقيم الديمقراطية وتدعيم مشاركة المجتمع المدني، ومن أنها تعني بصفة عامة أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وتحديد المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات والجهات الإدارية نحو تحقيق احتياجات الأفراد.
- أن الفساد متأصل في الدول العربية منذ عقود طويلة غرسه فيها الاستعمار الغربي، بأشكاله المتعددة من رشوة واستغلال للوظيفة وسوء استعمال السلطة وغيرها من الأشكال.
- أن الحوكمة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية التي دائماً ما تحث على الأخلاق وطريق الإصلاح والبعد عن كل ما هو فاسد، وهو ما كان مطبقاً بالفعل في العهد النبوي الشريف والخلافة الراشدة.

ثانياً: توصيات البحث:

- ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في الدول العربية نظراً للارتباط الوثيق بين الفساد والحوكمة ومن أن انتشار الفساد هو نتيجة لعدم تطبيق أهداف ومبادئ الحوكمة بمكوناتها الثلاث الرئيسة ـ الدولة ـ الأفراد ـ منظمات المجتمع المدني، التي يجب أن يسود بينهم التكامل من أجل الارتقاء ببلدانهم.
- تقتضي مكافحة الفساد المتأصل في شتى قطاعات المجتمع منذ زمن بعيد حدوث تغييرات جذرية في سياسات الدول للتعامل مع قضاياها ـ الداخلية أو

الخارجية ـ ووضع القوانين اللازمة لمكافحته وتقديم الفاسدين إلى العدالة، والعمل على نزاهة القضاء وأعضاء النيابة العامة وإعمال مبدأ اختيارهم وفقاً للكفاءة وليس الثقة كما كان يحدث وفقاً لتعييناتهم السابقة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقلاليتهما والعمل على وضع قواعد سلوك خاصة لأعضاء هذين الجهازين المهمين تحصنهما من الفساد.

- إقامة أنظمة فاعلة في الدول العربية تقوم بتوفير الإحصاءات والمعلومات للأفراد، مع إتاحة الوصول السريع والسهل للمعلومات وحرية تداولها وإتاحتها للأفراد في الوقت المناسب.
- أن تضع الدول العربية خططاً واضحة المعالم تقوم من خلالها بمراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة للتأكد من مدى كفايتها لمحاربة الفساد خاصة في القطاع الحكومي الذي يرتبط بمصالح عامة الشعب.
- أن تتعاون الدول العربية مع المنظمات الدولية والإقليمية من خلال تعزيز وتطوير التعاون والمشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية لمنع الفساد، بالإضافة إلى التعاون فيما بينها في الأزمات التي تلحق بإحداها وعدم الوقوف موقف المتفرج، ومن هذا المنطلق يرى الباحث ضرورة إنشاء لجنة تتكون من ممثلين لهذه الدول لإدارة الأزمات التي تلحق بإحداها خشية امتدادها إليها، ومن تفعيل الاستراتيجيات المعتمدة لدى هذه الدول في مكافحة الفساد، وهذا يعد من المصلحة العامة للدول العربية ككل.
- إنشاء هيئات مستقلة تتولى منع الفساد مع توفير الاستقلالية والموارد البشرية والمادية لها.

- تشجيع مشاركة المجتمع من خلال المنظمات غير الحكومية والإعلام، باعتبار أن ذلك من المكونات المهمة في الحوكمة.
- تشديد عقوبة الرشوة واستغلال السلطة والاتجار بالنفوذ وغيرها من الجرائم المرتبطة بالوظيفة العامة مع ضرورة رفع الرواتب التي يتقاضها الموظفون العموميون كما هو الشأن في سنغافورة.
- توجيه نظر الباحثين إلى دراسة الاستراتيجيات العربية في مجال مكافحة الفساد، والنظر إلى أوجه القصور التي تعتور تطبيقها، حتى تؤدي المهمة التي من أجلها تم اعتمادها وهي القضاء على الفساد.

والله ولي التوفيق،،،

قائمة المراجع

أولاً: المصادر العربية:

- **القرآن الكريم جل من أنزله.**
- **السنة النبوية الشريفة.**
- **معجم مختار الصحاح.**

ثانياً: المراجع العربية:

- ابتسام عبد الرحمن حلواني، «كيف نحصن موظفينا ضد الفساد الإداري»، **المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ لبنان، ٢٠٠٢)، ص ص ٤١٦ ـ ٤٧٠.
- آدم نوح القضاة، «نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري» **أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد**، (السعودية، ج ١، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٤٦ـ٤٠٠.
- أروى حسن، «أساليب غير تقليدية في مكافحة الفساد»، **المؤتمر العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ الأردن، ٢٠٠٧)، ص ص ١ ـ ٧.
- جعفر عبد السلام علي، «التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية»، **أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد**، (السعودية، ج ١، ٢٠٠٣)، ص ص ٤٥ـ٨٨.
- جون د. وليفان، «البوصلة الأخلاقية للشركات.. أدوات مكافحة الفساد»، قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات، **المنتدى العالمي لحوكمة الشركات** (الدليل السابع).
- حسين محمود حسن، «الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر ـ دراسة تشخيصية تحليلية» **المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية**

لمكافحة الفساد، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١١)، ص ص ٢٩ – ١٠١.

- حسين مصطفى هلالي، «من أجل استراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد»، **ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمات العامة** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠٠٧)، ص ص ٨٧ – ١٤١.
- خالد محمد الخميس العبيدلي، «جهود دولة قطر في مجال مكافحة الفساد»، **المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، (٢٠١١)، ص ص ١٠٣ – ١١٨.
- خضر عباس عطوان، «دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد»، **www.nazaha.iq/conf7/conf7-soci1.pdf**
- زهير الكايد، هيام النشاش، «الحكمانية والتنمية»، **المؤتمر العربي الأول، التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ الأردن، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٦١ –٢٨٤.
- زهير الكايد، هيام النشاش، «الخدمة المدنية نحو آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمسائلة الإدارية»، **منتدى المائدة المستديرة – الخدمة المدنية، نحو آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ تركيا، ٢٠٠٩)، ص ص ١ –٢٨.
- سليماني لخميسي، «دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد»، **مجلة الفقه والقانون**، (العدد التاسع، يوليو ٢٠١٣)، ص ص ٧٢ –٨٢.

- طارق سعد، «مكافحة الفساد الإداري» **ملتقى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي، تجارب عربية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ ماليزيا، ٢٠١١)، ص ص ١٦٥ – ١٨٤.
- طارق نوير، «الحوكمة المعلوماتية في الدول العربية»، **ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠٠٦)، ص ص ٩٥ -١١٦.
- عامر عاشور أحمد، «الفساد الإداري في القطاع العام» **المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ص ٢٠٣– ٢٢٤.
- عبد القادر الشيخلي، «دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي»، **المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ لبنان، ٢٠٠٢)، ص ص ٣٤٥ -٣٩٣.
- عبد القادر محمد قحطان، «الجهود العربية في مكافحة الفساد»، **مركز الدراسات والبحوث**، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، السعودية، ج ٢، ٢٠٠٣)، ص ص ٩٧٢-١٠٣٧.
- عبد الله بلوناس، «رؤية اقتصادية للفساد ـ أسبابه ونتائجه وطرق معالجته»، **المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ لبنان، ٢٠٠٢)، ص ص ٢٨١ – ٣١٤.

- عبد الله بن حاسن الجابري، «الفساد الاقتصادي، أنواعه ـ أسبابه ـ آثاره وعلاجه»، **مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي،** (مصر، مج ٧، ع ٢١، ٢٠٠٣)، ص ص ١١ -٤٨.
- عصام علي فرج بدر، **«أصول الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ـ مدخل محاسبي»**، (الدار العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠٩).
- عمرو عبد الله، «مؤشرات الإدارة الرشيدة»، **أعمال مؤتمرات، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي،** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠٠٩)، ص ص ١٨٧-٢١٥.
- فتحي الطاهر التريكي، «مظاهر الفساد الإداري في أجهزة القطاع العام»، **المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد،** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ص ٢٦٧ – ٢٨١.
- لحسن بو نعامة عبد الله، «الفساد وأثره في القطاع الخاص» **أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد** (السعودية، ج ٢، ٢٠٠٣)، ص ص ٥٨٠ – ٦١٩.
- محمد الذنيبات، «نقاط الدخول الفعال لمكافحة الفساد»، **المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد،** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ص ٤٢١ – ٤٢٧.
- محمد الطعامنة، «الحكمانية كمدخل معاصر للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص»، **مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص،** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ الأردن، ٢٠٠٨)، ص ص ١٢٩-١٤٧.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، «الفساد الإداري»، **المؤتمر السنوي العام، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد،** (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ مصر، ٢٠١٠)، ص ص ٢٢٥ – ٢٦٥.

- محمد حسن يوسف، «محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر»، (يونية ٢٠٠٧)، **www.saaid.net/Doat/**
- محمد فكري، «منظمة الشفافية»، **التنمية الإدارية**، (مصر، س ٢٦، ع ١١٧، أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ص ٤٦ – ٤٧.
- محمد محمود الذنيبات، «الشراكة بين القطاع العام والخاص في تقديم الخدمات» **منتدى المائدة المستديرة، الأدوار الجديدة للحكومة**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ تركيا، ٢٠٠٨)، ص ص ١ –٧.
- محمد محمود الذنيبات، «تأطير الأدوار الجديدة في ظل الحكمانية»، **منتدى المائدة المستديرة، الأدوار الجديدة للحكومة**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ تركيا، ٢٠٠٨)، ص ص ١–١٢.
- محيي محمد مسعد، «دور الشفافية في مواجهة عولمة الفساد»، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، (كلية الحقوق جامعة المنوفية ـ مصر، مج ١٢، ع ٢٤، ٢٠٠٣)، ص ص ٢٩٥ – ٣٢٧.
- مروى محمود عمر، «الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق»، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، (مصر، س ٢٥، ع ٢، ٢٠١١)، ص ص ١٣١ – ١٤٢.
- ناظم محمد نوري الشمري، «الوظيفة السياسية والاقتصادية للدولة العربية وترسيخ النزاهة والشفافية»، **المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية**، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ـ لبنان، ٢٠٠٢)، ص ص ٦٩٢ – ٧١٦.

- نجلاء محمد إبراهيم بكر، «الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي»، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** (مصر، ع ٣، ٢٠٠٩)، ص ص ٣٠٥ – ٣٣٣.
- هاشم الشمري، ايثار الفتلي، **«الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية»**، (الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ـ عمان، ٢٠١١).
- هاشم فوزي دباس العبادي، فاضل راضي غباش، أفنان عبد علي الأسدي، «دور الرقابة والشفافية الإدارية في مكافحة الفساد الإداري»، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، (العراق، مج ٣، ع ٦، ٢٠٠٩)، ص ص ٣١٥ –٣٣٨.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- **Adebisi, J. F., "The Challenges of Corruption and the Attainment of Vision", Canadian Social Science, (2/28/2013, Vol. 9 Issue 1, pp 65-70).**
- **Amukowa, Wycliffe, "The Challenges of Anti-Corruption Initiatives: Reflections on Strategies of the Defunct Kenya's Anti-Corruption Commission", Mediterranean Journal of Social Sciences, (May2013, Vol. 4 Issue 2, pp 481-504).**
- **Arwa Hassan, "Corruption Perceptions Index 2011, After the Arab Spring", http://blog.transparency.org/2011/11/30/corruption-perceptions-index-2011-corruption-and-the-arab-world**
- **Chavan, S. P., "Good Governance: Indian Context", Golden Research Thoughts, May2013, Vol. 2 Issue 11, Special section, pp 1-6).**
- **Mackey, Tim K.; Liang, Bryan A., "Combating Healthcare Corruption and Fraud with Improved Global Health Governance", BMC International Health & Human Rights, (2012, Vol. 12 Issue 1, pp 23-29), http://www.biomedcentral.com/1472-698X/12/23**
- **Rosie Slater, "Corruption Perceptions Index 2012, What is public sector corruption?", 5 December 2012, http://blog.transparency.org/2012/12/05/corruption-perceptions-index-2012-what-is-public-sector-corruption**

- **Venumadhava, G. S.and Alur, Sanjeeva N, "Corruption in Public life", Golden Research Thoughts, (May2013, Vol. 2 Issue 11, Special section, pp1-6)**

رابعاً: مواقع الانترنت:

- **http://ar.wikipedia.org**
- **http://www.almaany.com/home**
- **http://www.alray-aam.net/index.php/rayaam-economy/rayaam-econom-topics/ray-aam-economy-affire/1260-arab-convention-against-corruption**
- **http://www.alray-aam.net/index.php/rayaam-economy/rayaam-econom-topics/ray-aam-economy-affire/1260-arab-convention-against-corruption**
- **http://www.arabanticorruption.org**
- **http://www.arpacnetwork.org/adefault.aspx**
- **http://www.nazaha.gov.sa/About/Pages/Strategy.aspx**
- **http://www.transparency.org/**
- **http://www.undp-pogar.org/arabic/governance/anticorruption.aspx**
- **www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php?attachmentid=66382&d**
- **www.un.org/ar/events/anticorruptionday/pdf/conven_rules.pdf**
- **http://www.albankaldawli.org**
- **http://www.nazaha.gov.sa/About/Pages/Strategy.aspx**
- **http://blog.transparency.org/2011/11/30/corruption-perceptions-index-2011-corruption-and-the-arab-world**